جامعة قاصدي مرباح –ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

في الميدان :علوم اقتصادية،علوم تجارية وعلوم التسيير

الشعبة :علوم اقتصادية

التخصص: بنوك ومالية

من إعداد الطالب:قاسمي محمد الأمين

بعنوان

# قياس كفاءة البنوك التجارية الجزائرية باستخدام نموذج CAMELS

## دراسة حالة :البنك الخارجي الجزائري BEA ورقلة خلال الفترة 2010_2014

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:2016/05/22

أمام اللجنة المكونة من السادة:

أ./ مرزوقي مرزوقي.....( أستاذ محاضر، جامعة ورقلة) رئيسا

أ./بن ساحة علي .....(أستاذ محاضر، جامعة ورقلة) رئيسا مشرفا

أ. /بوخلالة سهام.....(استاذة، محاضرة،جامعة ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية 2016/2015

جامعة قاصدي مرباح –ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

في الميدان :علوم اقتصادية،علوم تجارية وعلوم التسيير

الشعبة :علوم اقتصادية

التخصص: بنوك ومالية

من إعداد الطالب:قاسمي محمد الأمين

بعنوان

# قياس كفاءة البنوك التجارية الجزائرية باستخدام نموذج CAMELS

## دراسة حالة :البنك الخارجي الجزائري BEA ورقلة خلال الفترة 2010_2014

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:2016/05/22

أمام اللجنة المكونة من السادة:

أ./ مرزوقي مرزوقي.....( أستاذ محاضر، جامعة ورقلة) رئيسا

أ./بن ساحة علي .....(أستاذ محاضر، جامعة ورقلة) رئيسا مشرفا

أ. /بوخلالة سهام.....(استاذة، محاضرة،جامعة ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية 2016/2015

# اهداء

أهدي هذا العمل المتواضع
إلى

إلى والداي الكريمين الذين ربياني و كبراني أمي الغالية و أبي الغالي

إلى كل أفراد عائلتي الغالية

إلى إخوتي و أخواتي

إلى أصدقائي

إلى كل قريب و بعيد و كل من يعرفني

إلى جميع زملاء الدفعة

دفعة ثانية ماستر بنوك و مالية

اليكـــــــــــم جميـــعا

# الشكر

الحمد لله وحده منا علي بالوصول الى هاته المرحلة لولا فضله علي سبحانه لما بلغت إلا هنا، أتوجه بالشكر الجزيل إلىالأستاذ المشرف بن ساحة علي الذي أفادنيبآرائه القيمة و لم يبخل علي بتوجيهاته و نصائحه حول الموضوع و الذي كان سندا لي في هاته المرحلة

كما أتوجه بالشكر الجزيل لأعظاء لجنة المناقشة على ما سوف يقدمونه من التوجيهات و التصويبات

كما لا أنسى مدير وكالة البنك الخارجي الجزائري بورقلة السيد

بومخيلة محمد منير على المعلومات المقدمة حول الموضوع

"شكر/ جزيلاً"

**ملخص البحث:**

يهدف البحث إلى قياس كفاءة البنك الخارجي الجزائري وتحديد مدى التزامه بمعايير التقييم الدولية، ومعرفة وضعه المالي، وعلى هذا الأساس تم تطبيق معيار التقييم الأمريكي camels على بنك الجزائر الخارجي خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2014.

ولمعالجة إشكالية الموضوع واختبار الفرضيات تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي في الدراسة، إضافة إلى المؤشرات والنسب المالية

وقد خلصت الدراسة إلى أن البنك يجب أن يعالج النقاط السلبية التي من الممكن أن تشكل خطرا عليه وذلك من أجل مواكبة التغيرات والتطورات الحاصلة في المجال المصرفي ومساهمته في تطوير الجهاز الاقتصادي للدولة.

**الكلمات المفتاح:** معيار camels ، قياس الكفاءة المصرفية.

**Résumé**

La présente recherche vise à étudier l'efficience de la banque extérieure algérienne et à déterminer en passant par sa situation financière, dans quelle mesure elle répond aux exigences des normes internationales. Pour ce faire, nous nous sommes bases sur le critère de l'évaluation américaine " camels " applique sur la banque extérieure algérienne durant la période 2010 à 2014.

Pour répondre a la problématique de cette recherche et vérifier les hypothèses émises, nous avons adopte la méthode descriptive et analytique tout en exploitant les déférents indicateurs et taux financiers.

Il en résulte que la banque doit prendre en compte les difficultés et les obstacles qu'elle rencontre à fin de faire face aux changements et aux développements que connait le secteur financier et de contribuer, donc, aux développement de l'appareil économique de l'état.

clés model camels, mesure de l'efficience bancaire: Les mots

| قائمة المحتويات | |
|---|---|
| الإهداء | **I** |
| الشكر | **II** |
| الملخص | **III** |
| قائمة المحتويات | **IV** |
| قائمة الأشكال | **V** |
| قائمة الجداول | **VI** |
| قائمة الأشكال | **VII** |
| قائمة الملاحق | **VIII** |
| مقدمة | أ |
| الفصل الأول<br>الأدبيات النظرية و التطبيقية للدراسة | |
| تمهيد | **02** |
| المبحث الأول:مفاهيم عامة حول الكفاءة،الكفاءة المصرفية، و معيار CAMELS | **03** |
| المبحث الثاني:الدراسات السابقة للموضوع | **17** |
| خلاصة الفصل | **20** |
| الفصل الثاني<br>الجانب التطبيقي | |
| تمهيد | **25** |
| المبحث الأول : الطريقة و الأدوات | **26** |
| المبحث الثاني:عرض نتائج الدراسة التطبيقية و مناقشتها | **29** |
| خلاصة الفصل | **45** |
| الخاتمة | **47** |
| الملاحق | **49** |
| القوائم المالية | **52** |
| المراجع | **53** |
| الفهرس | **57** |

## قائمة الجداول


| رقم الجدول | عنوان الجدول | رقم الصفحة |
|---|---|---|
| (1-1) | مؤشرات قياس المخاطر المصرفية | 12 |
| (2-1) | نسبة رأس المال الأساسي إلى متوسط الأصول | 29 |
| (2-2) | نسبة التصنيف المرجح | 31 |
| (2-3) | نسبة إجمالي التصنيف | 33 |
| (2-4) | معدل العائد على الأصول | 34 |
| (2-5) | العائد على حقوق الملكية | 35 |
| (2-6) | نسبة التمويل على الودائع | 37 |
| (2-7) | نسبة القروض إلى إجمالي الأصول | 38 |
| (2-8) | حساب الفجوة | 39 |
| (2-9) | التقييم الكلي للبنك | 45 |


## قائمة الأشكال البيانية


| رقم الشكل | عنوان الشكل | رقم الصفحة |
|---|---|---|
| (1-1) | طريقة حساب العائد على حقوق الملكية | 12 |


## قائمة الملاحق


| رقم الملحق | عنوان الملحق | رقم الصفحة |
|---|---|---|
| ملحق رقم 1 | تصنيف رأس مال البنك | 50 |
| ملحق رقم2 | تصنيف جودة البنك | 50 |
| ملحق رقم3 | تصنيف ربحية البنك | 50 |
| ملحق رقم 4 | تصنيف سيولة البنك | 51 |

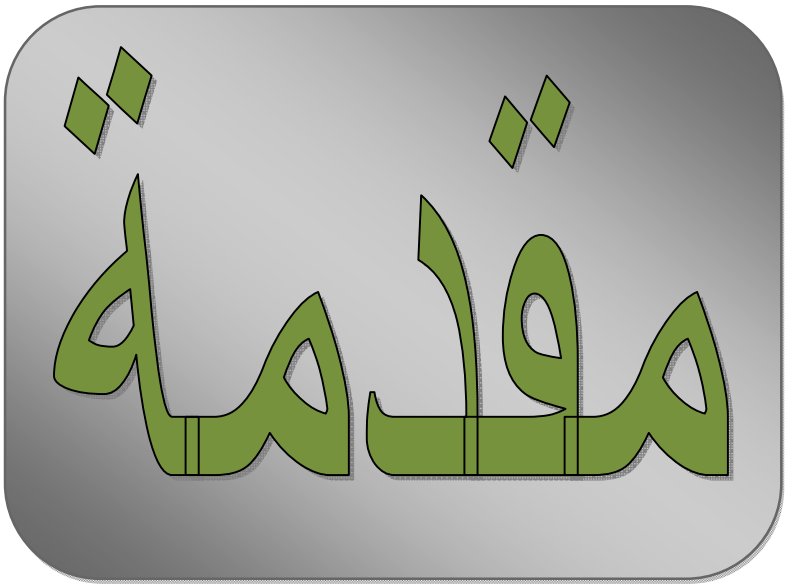
مقدمة

تعد منهجية قياس كفاءة البنوك التجارية ذات أهمية لغرض تحديد أفضل الممارسات و الإجراءات لضمان تطوير الإنتاجية ،في زمن تتزايد فيه المنافسة المحلية و الخارجية في سوق الخدمات المالية ،من هنا يعتقد الكثير أن دراسة كفاءة البنوك تصبو إلى تحسين المسائلة و تحفيز البحث عن تحليل ممارسات البنوك المنافسة الأحسن كفاءة و تكييفها لبنوك اقل كفاءة، و من هذا المنطلق تظهر أهمية موضوع الكفاءة التي تعتبر من المؤشرات التي تدل على نجاح أو فشل هاته البنوك خاصة في حالة الجزائر التي تشهد انتقالية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، و لقياس الكفاءة يوجد العديد من الأدوات المستخدمة في ذلك إذ نجد منها الأدوات التحليلية و الإحصائية و الكمية و على ضوء ذكر أدوات القياس المستخدمة في قياس الكفاءة سوف نخص الدراسة نموذج camels باعتباره المؤشر المستخدم في هذا البحث، و عليه يجب أن نجيب على الإشكالية التالية :

**إشكالية البحث:**

ماهو مستوى الكفاءة المصرفية في بنك الجزائر الخارجي باستخدام نموذج camels ؟

و تتفرع تحت هذه الإشكالية تتفرع الإشكاليات الجزئية التالية:

1-هل يلتزم بنك الجزائر الخارجي بتحقيق كفاية لرأس المال ؟

2-ما مدى جودة الأصول التي يمتلكها بنك الجزائر الخارجي ؟

3-هل بنك الجزائر الخارجي يحافظ على توازنه من خلال تحقيق ربحية كافية لاستقراره ؟

4-هل للبنك الجزائر الخارجي القدرة على جلب سيولة لتوظيفها و الاحتفاظ بها ؟

5-ما مدى جودة إدارة بنك الجزائر الخارجي و مساهمتها في تحقيق الكفاءة ؟

6-ما مدى حساسية بنك الجزائر الخارجي للأخطار المصرفية و قدرته لتخطي مخاطر السوق ؟

**فرضيات البحث :**

بغرض الإلمام بحيثيات الموضوع و محاولة الإجابة على الإشكاليات قمنا بالاستعانة بمجموعة من الفرضيات و هي كالتالي:

يتم معرفة مستوى الكفاءة المصرفية في بنك الجزائر الخارجي باستخدام نموذج camels باستعمال مكوناته كفاية رأس المال،مؤشرات جودة الأصول، مؤشرات سلامة الإدارة، مؤشرات الربحية، مؤشرات السيولة، و درجة الحساسية لمؤشرات المخاطر السوقية

-يلتزم بنك الجزائر الخارجي بتحقيق أعلى عائد ممكن بامتلاكه كفاية رأس المال ؛

-يستطيع بنك الجزائر الخارجي أن يحقق ربحية كافية لتوازنه و استقراره ؛

-يمتلك بنك الجزائر الخارجي أصول تتمتع بالجودة ؛

- بنك الجزائر الخارجي له القدرة على جلب و امتلاك سيولة لتوظيفها و الاحتفاظ بها ؛

-يتمتع بنك الجزائر الخارجي بجهاز إداري كفء يساهم في تحقيق الكفاءة ؛

-يتأثر بنك الجزائر الخارجي لحساسية مخاطر السوق .

**مبررات اختيار الموضوع :**

إن اختيار الموضوع له أسباب موضوعية و أخرى ذاتية و هي كالتالي:

1-أسباب موضوعية:

-مجال التخصص:بنوك و مالية و هو من المواضيع المهمة التي تخدم الجانب المصرفي ؛

-يعد موضوع الكفاءة مهما في المجال البنكي و المصرفي خاصة مع اشتداد المنافسة البنكية.

أسباب ذاتية:

-الرغبة الشخصية للبحث في الموضوع .

**أهمية البحث:**

1-تظهر أهمية الموضوع من خلال القطاع البنكي باعتباره أحد الركائز الاقتصادية للدول و ذلك من خلال تحقيق كفاءة في الأداء المصرفي لزيادة الأرباح ؛

2-يبرز البحث واقع بنك الجزائر الخارجي باستخدام نموذج camels باعتباره احد الأساليب الحديثة في تقييم كفاءة البنك.

**أهداف البحث:**

1- التعرف على مستوى الكفاءة في البنك الجزائري باستعمال احد النماذج الحديثة camels ؛

2-محاولة اختبار كفاءة بنك الجزائر الخارجي.

3-قياس الكفاءة المصرفية باعتبارها متطلبا راهنا في الاقتصاد العالمي.

**حدود البحث:**

حدود مكانية: قياس كفاءة بنك الجزائر الخارجي بورقلة باستخدام نموذج camles.

حدود زمانية: الفترة الزمنية التي تغطيها هذه الدراسة من سنة 2010 إلى سنة 2014.

**صعوبات البحث:**

-قلة المراجع الجزائرية الخاصة بمعيار camles؛

-عدم وجود معلومات عن هذا النموذج لدى البنوك التجارية مما صعب الدراسة ؛

-تحفظ البنك في بعض من المعلومات.

**منهج البحث:**

بناءا على طبيعة الإشكال المطروح و بغية الوصول إلى الأهداف المرجوة سيتم استخدام المنهج الوصفي في الجانب النظري من الدراسة المتعلق بالأدبيات النظرية التي يتطلبها البحث .

أما في الجانب التطبيقي للدراسة فسنعتمد على المنهج التحليلي و الوصفي لما يوافق طبيعة موضوع البحث .

**هيكل البحث:**

سعيا للإجابة عن إشكالية الدراسة تحقيق أهدافها، تناولنا الموضوع من خلال فصلين :

الفصل الأول متعلق بالأدبيات النظرية و التطبيقية للدارسة، ويتضمن مبحثين المبحث الأول يتحدث عن ماهية الكفاءة و الكفاءة المصرفية و نموذج camels؛

أما المبحث الثاني والذي كان تحت عنوان الأدبيات التطبيقية تم التطرق فيه للدراسات السابقة لنفس موضوع الدراسة

أما الفصل الثاني فكان بعنوان "الجانب التطبيقي للدراسة"تم تخصيصه لدراسة حالة فقسم إلى مبحثين:

المبحث الأول تم فيه تحديد مجتمع و عينة الدراسة، طريقة جمع البيانات و تلخيص المعطيات،تحديد متغيرات الدراسة ،و كيفية قياسها.أما المبحث الثاني فقد خصص لعرض النتائج المتوصل لها و اختبار الفرضيات، و مناقشة النتائج.

و في الأخير و من خلال الخاتمة تم استعراض ما توصلنا له، و التوصيات و آفاق البحث

# الفصل الأول

# الأدبيات النظرية و التطبيقية للدراسة

**تمهيـــد:**

يحتل موضوع الكفاءة في العمل المصرفي موقعا هاما خاصة في فترة التحرر و العولمة في الأسواق المالية، حيث أصبحت المصارف تزاول نشاطها من خلال سوق تتسم بالمنافسة الشديدة سواء من طرف المؤسسات المالية ،كما أصبح قياس الكفاءة المصرفية متطلبا راهنا في السوق المصرفية ، ومن هذا المنطلق فان تقييم كفاءة النظام المصرفي يعتبر عملية ضرورية و ملحة لما يشهده القطاع المصرفي من تحولات و إصلاحات و لتقييم كفاءة المصارف يعتبر نموذج camels احد النماذج المستعملة في تقييم كفاءة البنك.

بناءا على ما سبق سوف يتم التطرق في هذا الفصل إلى مفاهيم عامة حول الكفاءة،الكفاءة المصرفية،و معيار camels و كذلك الدراسات السابقة التي لها صلة بالموضوع فكان تقسيم الفصل كالأتي:

**-المبحث الأول:مفاهيم عامة حول الكفاءة،الكفاءة المصرفية، و معيار CAMELS.**

**المبحث الثاني:الدراسات السابقة للموضوع.**

## المبحث الأول:مفاهيم عامة حول الكفاءة،الكفاءة المصرفية، و معيار CAMLES

سنتطرق في هذا المبحث الأول حول الإطار المفاهيمي للدراسة بمفهوم الكفاءة و الكفاءة المصرفية و مفاهيم حول معيار CAMELS.

### المطلب الأول: مفهوم الكفاءة و الكفاءة المصرفية

سنحاول في هذا المطلب إبراز أهم المفاهيم المتعلقة بالكفاءة و الكفاءة المصرفية و كذلك أنواع و طرق قياس الكفاءة المصرفية

#### أولا:تعريف الكفاءة

-تعرف الكفاءة حسب المكتتب الكندي للفحص العام:بأنها الكيفية الجيدة التي تستعمل بها المنظمة مواردها (المدخلات لإنتاج السلع و الخدمات) ؛[1]

-يعرف فيليب لورينو الكفاءة: بأنها القدرة على تعظيم القيمة و تخفيض التكاليف إذ انه لا يمكن أن تتحقق الكفاءة في حالة خفض التكاليف فقط أو رفع القيمة فقط إذ لا بد من تحقيق الهدفين معا ؛[2]

و في تعريف آخر "قدرة مردودية المؤسسة بمعنى أن الكفاءة هي مقياس للمردودية (العوائد في المؤسسة) أي أنها تتعلق بالمخرجات مقارنة بالمدخلات" ؛[3]

-من خلال مما سبق يمكن استنتاج أن الكفاءة:هي قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها سواء زيادة في الإنتاج أو تقلل التكاليف و ذلك بالاستغلال الأمثل للموارد المتاحة من حيث المردود الكمي و النوعي بأقل نفقات ممكنة.

#### ثانيا: تعريف الكفاءة المصرفية

تعرف الكفاءة المصرفية:"تكون المؤسسة المصرفية ذات كفاءة إذا استطاعت توجيه الموارد الاقتصادية المتاحة لها نحو تحقيق اكبر قدر

---

[1]منصوري عبد الكريم ، **محاولة قياس كفاءة البنوك التجارية باستخدام التحليل التطويقي للبيانات** ، رسالة ماجستير في التحليل الاقتصادي ،جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان ، الجزائر ، 2010 ،ص 71 .

[2]–Philippe Lorino, **Méthodes et pratiques de la performance**, edition d'organisation, paris, 1998, p: 18-20.

[3]الداوي الشيخ ، **تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء** ، مجلة الباحث ،العدد 7 ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ، الجزائر،2010 ،ص 220.

ممكن من العوائد بأقل قدر ممكن من الهدر أي التحكم الناجح في طاقاتها المادية و البشرية،هذا من جهة و تحقيقها للحجم الأمثل و عرضها لتشكيلة واسعة من المنتجات المالية من جهة أخرى .[1]

**ثالثا:أهمية و أهداف الكفاءة المصرفية**

سنوضح في هذا الفرع أهمية و أهداف الكفاءة المصرفية

**1-أهمية الكفاءة المصرفية**

تتمثل أهمية الكفاءة المصرفية فيما يلي :[2]

-يمكن الالتزام بمعدل كفاية مناسب من تجنب المخاطر المتعلقة باستثمار الأموال المتاحة لدى البنك و كذا توفر معدل مناسب من رأس المال يقلل من المخاطر المتعلقة بالاستثمارات الأكثر ربحية ؛

-إن الالتزام بمعايير الإقراض التي وضعت من قبل السلطات النقدية يؤدي إلى التخلص من القروض المتعثرة التي تؤثر على جودة الأصول و منه على الربحية ؛

-يؤدي ارتفاع معدلات الفائدة إلى وجود إدارة كفؤة،لان هذه الأخيرة تعمل على تخفيض مصاريف التشغيل مما يرفع صافي الدخل للبنك .

**2- أهداف قياس الكفاءة المصرفية**

-الوقوف على مستوى انجازات الوحدات الاقتصادية للوظائف المكلفة لأدائها ؛

-الكشف عن نقاط الضعف في نشاط الوحدة الاقتصادية ؛

-الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة تحقق عائد أكبر بتكاليف اقل و نوعية جيدة؛

-تشجيع و تحفيز المسيرين لتحقيق أهدافهم المسطرة .

[1] حدة رايس، **،قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية**، دراسة حالة البنوك الجزائرية(2004-2008) مجلة القدس المفتوحة للأبحاث و الدراسات، العدد السادس و العشرون (1) ، جامعة القدس، الأردن،2012، ص61.

[2] طارق عبد الله الحسين ،**اثر الكفاءة على تنافسية الجهاز المصرفي الأردني** ، دراسة قياسية (1979-2004) ،مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الأردن،2006، ص10-11.

**المطلب الثاني:أنواع الكفاءة المصرفية**

-تتمثل أنواع الكفاءة المصرفية في الكفاءة الإنتاجية و كفاءة وفرات الحجم و كفاءة وفرات النطاق و الكفاءة Xو هي كالتالي:

**1-الكفاءة الإنتاجية:**

-تعرف الكفاءة الإنتاجية في المصارف بالكفاءة الكلية للتكاليف و إذا أخذنا بعين الاعتبار أن المصرف مؤسسة إنتاجية تستخدم عناصر الإنتاج،مثل العمل و رأس المال و الودائع لتنتج القروض و الخدمات المصرفية و غيرها،فان الكفاءة الإنتاجية للمصرف لا تختلف عنها في المؤسسة الاقتصادية [1]

تقاس الكفاءة الإنتاجية عموما بنسبة إنتاج النظام ،أو المخرجات إلى المدخلات المستخدمة في تحقيق هذه المخرجات أو الناتج و انطلاقا من ذلك فانه يمكن زيادة الكفاءة الإنتاجية عن طريق أي بديل من البدائل التالية [2]:

**أ-الكفاءة التقنية:**

تعرف الكفاءة التقنية على أنها قدرة المؤسسة المصرفية على إنتاج مستوى معين من المخرجات أو المنتجات بأقل كمية من الموارد (المدخلات)مع افتراض ثبات العامل التكنولوجي [3]

**ب- الكفاءة التخصيصية:**

هي الطريقة التي يتم بها التوزيع الأمثل للموارد على مختلف الاستخدامات البديلة لها،اخذين في الحسبان تكاليف استخدامها.[4]

**2-كفاءة وفرات الحجم:**

تشير كفاءة الحجم في البنك إلى التوفير أو عدم التوفير في تكاليفه عند زيادة حجم المنتجات مع الاحتفاظ بمزيج مدخلات ثابتة و بذلك تشير وفرات الحجم إلى زيادة الكفاءة أو انخفاضها بناء على الحجم.[5]

---

[1] محمد الجموعي قريشي، **قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية دراسة نظرية و ميدانية للبنك الجزائرية (1994-2003)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة بن يوسف بن خدة،، الجزائر، الجزائر،2006، ص 84.

[2] بن ساحة علي، بوخاري عبد الحميد، **التحرير المالي و كفاءة الأداء المصرفي في الجزائر**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص135.

[3] Ogundari.K.OjO.S.O, **an examination of technical economic**, Allocative efficiency of small farmsc in Osun state of Nigeria, Journal central european agriculture, Vol 07, 2006, pp 423.

[4] -Caves, Richard.E.Barton, David.R, **efficiency in U.S Manufacturing industries MIT press**, 1990, pp: 1.

[5] حدة رايس، مرجع سبق ذكره، ص62.

كما نجد أن قياس كفاءة الحجم يتم من خلال غلة الحجم التي تعتبر مقياسا للتغير النسبي في الناتج إلى التغير النسبي في عناصر الإنتاج و مدى اختلافها عن الواحد .

و كلما زادت هذه النسبة عن الواحد دل ذلك على كفاءة الحجم و كلما انخفضت دل ذلك على اللاكفاءة أما إذا كانت تساوي الواحد فتكون حالة ثبات غلة الحجم.

**3-كفاءة وفرات النطاق:**

تعبر كفاءة و وفرات النطاق عن استطاعة البنك على إنتاج مزيجا من المنتجات (التنويع في المنتجات بتكلفة إجمالية اقل من تكلفة أن ينتج كل منتوج من المزيج على حدى)،أما إذا كان لا يستطيع ذلك فنقول عنه انه يتصف باللاكفاءة في تنويع منتجاته،و تقاس كفاءة النطاق من خلال نسبة الادخار في التكاليف نتيجة إنتاج منتجين أو أكثر معا.[1]

فلنفرض أن بنك ينتج منتجين (A)و (B)فتكون النسبة كما يلي:

$$\frac{((\text{تكلفة إنتاج المنتج }(A)) + (\text{تكلفة إنتاج المنتج }(B)) - (\text{تكلفة إنتاج المنتج }(A)+(B))}{\text{تكلفة إنتاج المنتج }(A)+(B)}$$

و لكي يحقق البنك وفرات نطاق لا بد أن تكون النسبة اكبر من الصفر،أي أن تكاليف الإنتاج المنتجين معا تكون اقل من مجموع تكلفتي إنتاج كل منتج على حدى.

**4-كفاءة X :**

انطلاقا من أعمال Farrell لقياس الكفاءة قام leibenstein1966 بصياغة مصطلح x-efficiency و توسع استخدامه في الأبحاث البنكية التي رجحت إمكانية سيطرة هذا النوع من الكفاءة على الحجم و النطاق. [2]

-تعرف الكفاءة X الكفاءة التشغيلية كنسبة بين اقل تكلفة يمكن إنفاقها لإنتاج مزيج من المخرجات و بين التكلفة الفعلية التي تم إنفاقها.[3]

[1] محمد الجموعي قريشي، مرجع سبق ذكره، ص137.

[2] Simon H.Kwan, **The X-efficiency of commercial banks in Hong Kong**, Federal reserve bank of San Francisco review, December 2001, p:12.

[3] محمد الجموعي قريشي، مرجع سبق ذكره، ص137.

-تقاس الكفاءة X بعدة طرق منها:[1]

-النسبة الدنيا للمدخلات أو المخرجات؛

-النسبة الدنيا للتكاليف الكلية على الأصول الإجمالية أو ما يعرف بمتوسط التكلفة الكلية ؛

-بأقصى المخرجات إلى المدخلات؛

-باستخدام طرق التقدير فهي تقاس بمدى انحراف القيم الحالية عن القيم المتوقعة التي تمثل الحد الكفء.

**الفرع الثاني:مؤشرات قياس الكفاءة المصرفية**

تعود فكرة قياس الكفاءة المصرفية إلى أعمال Farrell 1957 الذي حدد مقياس بسيط للكفاءة التقنية و التخصيصية من اجل مدخلات متعددة،[2] و انطلاقا من هذه الأعمال طورت عدة طرق بقياس الكفاءة في المؤسسات المصرفية منها استخدام التحليل المالي و أخرى من خلال التقدير الإحصائي و فيما يلي نحاول التطرق إلى أهم المؤشرات.

**أولا:قياس الكفاءة المصرفية باستخدام مؤشر النسب المالية**

تعتبر مؤشرات النسب المالية من أهم الأدوات المستخدمة لقياس الكفاءة المصرفية حيث تستخدم النسب المالية لان هدفها الرئيسي تعظيم الأرباح، و يتأسس هذا الأسلوب في التقييم على إيجاد العلاقات بين بيانات القوائم المأخوذة من المعلومات المحاسبية التي تمثل مدخلات و مخرجات النشاط داخل الوحدة ،و يتطلب قبل استخدام النسب المالية معرفة طريقة استحقاقها و الغاية من استخدامها عن طريق إيجاد العلاقات النسبية التي تقف وراء كل نسبة من خلال تلك البيانات يمكن تكوين العديد من النسب المالية حيث يكفي الحصول على توفيقه مكونة من مورد و استخدام على شكل نسبة مالية، لأنه يساعد على معرفة الوضعية الحقيقية للمصرف أو البنك كما يعد أداة من أدوات التخطيط و الرقابة السليمة و يتم تحليل البيانات و القوائم بعدة طرق منها:

**أ-التحليل الراسي:**

يقوم التحليل الراسي على أساس دراسة العلاقة بين البنود المالية المختلفة بالقائمة المالية عن فترة زمنية محددة،أي قياس العلاقة

[1] بوقافلة فاطمة الزهراء، **تقييم كفاءة أداء المؤسسات المصرفية باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات**، مذكرة ماستر في نقود و بنوك، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة الجزائر،2011، ص49.

[2] -Andrew C. Worthington,**the determinants of non-bank financial institution efficiency**: a stochastic cost frontier approach, Applied Financial Economics, vol8,no3, Australia, p:3 .

النسبية للمفردات في قائمة واحدة و بمعنى أخر فان هذا التحليل يبين الأهمية النسبية لكل بند من بنود الميزانية في تاريخ معين[1]

**ب– التحليل الأفقي:**

يقوم التحليل الأفقي على أساس تحليل القوائم المالية لعدد من الفترات المتعاقبة مع اختيار فترة واحدة من تلك الفترات لتكون فترة الأساس للتعرف على حجم و نوع التغيير الذي يطرأ على عنصر معين أو مجموعة من العناصر و قياس الاتجاه و نوعه و تقييمه.[2]

**ج–تحليل النسب:**

و يتضمن حساب نسب محاسبية خاصة من عنصرين أو أكثر من العناصر الظاهرة في حسابات الدخل و الميزانية و ذلك لكشف العلاقات بين هذه العناصر؛

حيث يعتبر استخدام النسب المالية في التحليل المالي من أهم الوسائل التي تساعد الإدارة على معرفة وضع سيولة البنك و موقف الأموال المتاحة للتوظيف و ملائمة حقوق الملكية و ربحية البنك[3].

و ضمن هذا سوف نتطرق إلى نموذج العائد على حقوق الملكية كمؤشر لقياس الكفاءة المصرفية

***نموذج عائد على حقوق الملكية لقياس الكفاءة المصرفية :**

اعتبر نموذج العائد على حقوق الملكية لفترة طويلة مؤشرا متكاملا لوصف و قياس العلاقة المتبادلة بين العائد و المخاطرة و قد استخدم هذا النموذج منذ بداية السبعينيات في الولايات المتحدة الأمريكية من طرف ديفيد كول كإجراء لتقييم أداء المصارف و ذلك من خلال تحليل مجموعة من النسب يتم تلخيصها في عدة أشكال تمكن المحلل من تقييم مصدر و حجم أرباح المصرف الخاصة بمخاطر تم اختيارها تتمثل أساسا في مخاطر الائتمان و مخاطر السيولة و مخاطر معدل الفائدة و مخاطر رأس المال و مخاطر التشغيل. [4]

**-فيما يتعلق بالمجموعة الأولى:**

يمكن توضيح العلاقة بين هذه المؤشرات من خلال نظام متكامل يعرف بنظام ديبونDupont system و يميز هذا النظام بأنه يدمج الميزانية و حسابات الدخل معا لقياس الربحية حيث يوضح الأثر المزدوج للكفاءة و الإنتاجية على ربحية الأصول أو

[1] سامر جلدة، **البنوك التجارية و التسويق المصرفي**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان، 2009، ص165.

[2] خالد وهيب الراوي ،**إدارة العمليات المصرفية**، الطبعة الثانية،دار المناهج للنشر،الأردن،2003، ص324.

[3] فاطمة الزهراء نوي، **تقييم كفاءة أداء البنوك التجارية الجزائرية باستخدام النسب المالية و نموذج حد التكلفة العشوائية خلال الفترة (2004-2008)**،مذكرة ماجستير تخصص العلوم المالية و المصرفية، جامعة اليرموك، الأردن،2010، ص10.

[4] محمد الجموعي قريشي، **تقييم أداء المؤسسات المصرفية**، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد3،2005 ، ص،90-91.

مؤشر العائد على الأصول ROA كما يبين قدرة الرافعة المالية EM و على رفع العائد على حق الملكية ROE إلى مستوى أعلى من العائد على الأصول و يتحدد مؤشر العائد على الأصول ROA بمؤشرين:

1-هامش الربح : PMالذي يدل على الكفاءة في الإدارة و مراقبة التكاليف و يقاس بالعلاقة :

هامش الربح =صافي الدخل /إجمالي الإيرادات

2-منفعة الأصول AM: و تسمى أيضا استعمال الأصول،حيث يدل هذا المؤشر على الاستغلال أو الاستعمال الأفضل للأصول و يقاس بالعلاقة:

منفعة الأصول = إجمالي الإيرادات /إجمالي الأصول

و عليه فان:العائد على الأصول ROA = هامش الربح PM * منفعة الأصول AM

-ترتكز علاقة العائد على الأصول بهامش الربح و منفعة الأصول الانتباه إلى مصدر الأداء الأفضل أو الأداء السيئ فمثلا إذا حققت مؤسسة ما عائد على الأصول مرتفع فيكون بسببه أنها أكثر كفاءة في التحكم و مراقبة التكاليف و هو ما يعكسه مؤشر هامش الربح المرتفع و باستخدام أفضل للأصول و هو ما يعكسه مؤشر منفعة الأصول أو إنتاجية الأصول عن طريق التحسين في كلا المجالين.

-كما يرتبط معدل العائد على حقوق الملكية بالعائد على الأصول من خلال مضاعف حق الملكية أو ما يسمى أيضا بالرافعة المالية EM حيث إن هذا الأخير يساوي إجمالي الأصول مقسومة على حقوق الملكية كما يلي:

العائد على حقوق الملكية ROE = العائد على الأصول ROA * الرفع المالي EM

-ما يستفاد من هذه الصيغة إنها تفسر الأداء بشكل أفضل إذا حققت مؤسسة ما عائد على حقوق الملكية مرتفع أو منخفض فانه يمكن تتبع أو إرجاع هذا الارتفاع أو الانخفاض إلى العائد على الأصول ا والى الرافعة المالية أو لكليهما ،إذا كان السبب في ارتفاع العائد على حقوق الملكية يعود إلى الرافعة المالية فان المحللين و المساهمين يتعرضون إلى مستوى الخطر من العائد و الأداء و بالمقابل إذا ارتفع العائد على حقوق الملكية بارتفاع العائد على الأصول دل ذلك على الإدارة الجيدة الأصول و محصلة الكفاءة و الإنتاجية [1]

و يمكن تلخيص نموذج العائد على حقوق الملكية في الشكل الأتي:

[1] محمد الجموعي قريشي ، **تقييم أداء المؤسسات المصرفية، دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة (1994-2000)**،الملتقى الوطني حول البنوك التجارية و التنمية الاقتصادية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر،07-08 ديسمبر، سنة النشر غير منشورة، ص5.

**الشكل رقم(1-1):طريقة حساب العائد على حقوق الملكية**

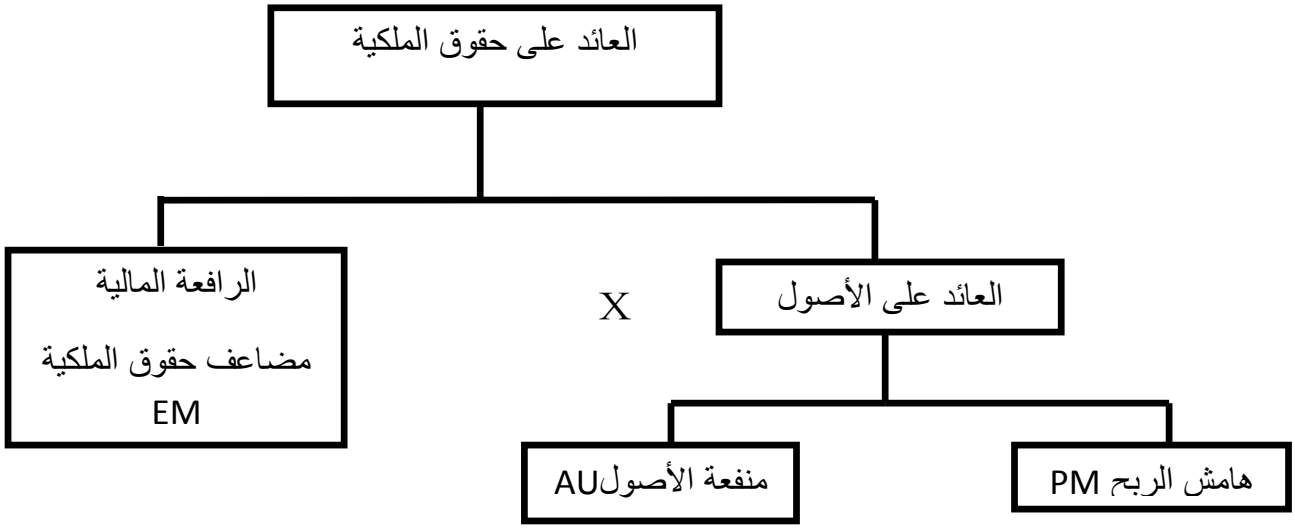


**المصدر:طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية ،الدار الجامعية،الإسكندرية،2001،ص91.**

**أما المجموعة الثانية** فهي مؤشرات لقياس المخاطر الرئيسية التي تواجه أي مصرف و يمكن التعبير عن هذه المؤشرات بنسبة واحدة أو عدة نسب و ذلك حسب العناصر المكونة أو المرتبطة بمخاطر معينة و يمكن تلخيص بعض نسب المؤشرات في الجدول التالي:

**الجدول رقم :(1-1)مؤشرات قياس المخاطر المصرفية**

| المخاطر | النسب |
|---|---|
| مخاطر الائتمان | مخصصات خسائر القروض/إجمالي القروض |
| مخاطر السيولة | الودائع الأساسية/إجمالي الأصول |
| مخاطر الفائدة | الأصول الحساسة للفائدة/إجمالي الأصول<br>الخصوم الحساسة للفائدة/إجمالي الأصول |
| مخاطر رأس المال | حقوق الملكية/الأصول الخطرة<br>إجمالي حقوق الملكية/إجمالي الأصول |
| مخاطر التشغيل | إجمالي المصاريف/عدد العمال |

**المصدر محمد الجموعي قريشي ، تقييم أداء المؤسسات المصرفية ،مرجع سابق ذكره ،ص 92.**

**ثانيا: قياس الكفاءة المصرفية باستخدام الطرق الكمية**

يمكن التمييز بين نوعين من الطرق الكمية لقياس الكفاءة المصرفية: طرق الحدود غير المعلمية و التي تعتمد البرمجة الخطية،و تقوم أساسا على افتراض عدم وجود الأخطاء العشوائية أثناء القياس،ومن أهمها طريقة تحليل المعطيات المغلقة ،و طرق الحدود المعلمية التي تعتمد نماذج التقدير الإحصائي و من بينها طريقة الحد السميك،و طريقة حد التكلفة العشوائية و فيما يلي نتطرق إلى هذه التقنيات[1]

**1-طريقة تحليل المعطيات المغلفة DEA**:

تم تقديم هذه التقنية من طرف CHARNES و آخرين 1978 اعتمادا على أعمال FARRELL 1957 و أقرت أن مقياس الكفاءة ينقسم إلى قسمين ،مقياس الكفاءة التقنية و مقياس كفاءة الحجم[2].

-تستخدم هذه الطريقة مجموعة من البيانات حول التكاليف،المخرجات ،و أسعار المدخلات لعينة من البنوك،و من خلال هذه العينة يتم تحديد البنك بأفضل بنك ممارس أو أفضل تطبيق لتلك التوفيقة (مخرجات أسعار مدخلات) و يشكل حدا للكفاءة Efficiency Frontier يغطي أو يغلف البنوك الأخرى في العينة و يمكن استخدامه لتقييم كفاءة باقي البنوك ،فالبنوك التي تقع على الحد هي البنوك الكفؤة ،و البنوك التي تقع خارج الحد فهي غير الكفؤة ،تعتبر هذه الطريقة مرنة و قابلة للتكييف و لاتضع أسلوبا خاصا لدالة تكاليف أفضل بنك ممارس لكن المشكلة هي كونها لا تسمح بأي أخطاء في البيانات رغم أن كل البيانات في الواقع تخضع لخطا القياس لذلك تعتبر هذه الطريقة غير واقعية.[3]

**2-طريقة حد التكلفة العشوائية**:تعتمد هذه الطريقة على تقنيات الانحدار لتقدير دالة التكاليف الكلية كمتغير تابع لعدة متغيرات مستقلة تتضمن مستويات المخرجات و أسعار المدخلات ،و تشكل التكلفة الكلية المتوقعة الحد العشوائي الذي يمثل أفضل تطبيق،و عليه فان المصرف الذي تكلفته الحالية تساوي تكلفته المتوقعة سيمثل أفضل تطبيق؛[4]

-و بالتالي يوصف البنك بالاكفاءة إذا كانت تكلفته الحالية أعلى من تلك المتوقعة في حين أن الفرق بين التكلفة الحالية و المتوقعة يسمى بحد الاضطراب العشوائي و يشمل عنصرين هما :الأخطاء الناتجة عن الكفاءة X و تكون موزعة توزيعا نصف طبيعي و الأخطاء العشوائية للانحدار و التي تتوزع توزيعا طبيعيا.[5]

---

[1] بن ساحة علي، بوخاري عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص142.

[2] – Stephen. M.M &Athanasios.G.N, **The technical efficiency of large bank production**, Journal of banking and finance, vol20, 1996, p: 497.

[3] فاطمة الزهراء نوي، مرجع سبق ذكره، ص،31-32.

[4] محمد الجموعي قريشي، **قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية**، مرجع سبق ذكره، ص106.

**3-طريقة الحد السميك:**

تم تطوير هذه الطريقة من طرف Berger and Humphrey و دلك سنة 1991 و تستمد عناصرها من الطريقتين السابقتين DEA و SEFA فهي تتبنى فرضية أن انحرافات التكلفة الكلية الحالية عن المتوقعة مرتبطة بالأخطاء العشوائية و مرتبطة أيضا بالكفاءة X[1]

-تقسم هذه الطريقة عينة من البنوك إلى أربع مجموعات أساسية حسب التكلفة المتوسطة لهذه البنوك المكونة للعينة (التكلفة الكلية/الأصول الكلية)و عن طريق تقدير دالة التكاليف الكلية للعينة الفرعية تكون المجموعة أو الربع الذي يتمتع بمتوسط تكلفة منخفض بمثل ما يسمى بالحد السميك و يعتبر أفضل طريقة يمكن من خلاله قياس الكفاءة المصرفية لباقي البنوك.[2]

**4-طريقة التوزيع الحر DFA :**

اقترحت هذه الطريقة من قبل Schmidt and Sickles عام 1984 و طورت بواسطة Berger عام 1933 و تقوم هذه الطريقة بحساب نقاط الكفأة بان تخصص نموذجا حاليا للحد و تفترض بوجود فروق في الكفاءة عبر الزمن بين المصارف[3]

تطبق هذه الطريقة عندما تتوفر البيانات و المعطيات لأكثر من سنة و تفترض أن اللاكفاءة مستقرة عبر الزمن في حين أن الأخطاء العشوائية تتوسط عبر الفترة نفسها و بما أن الاضطراب العشوائي يتكون من عنصرين هما اللاكفاءة و الخطأ العشوائي فان متوسط الاضطراب العشوائي لمجموعة من السنوات يعد مقياسا للاكفاءة البنوك عبر كل سنوات الفترة.[4]

## المطلب الثالث: نموذج CAMELS

يعتمد تقييم الأداء و كفاءة البنوك على استعمال مؤشرات مالية لقياس كفاءته و مدى تحقيق أهدافه و سنتناول في هذا المطلب نظام لترتيب البنوك من حيث الأداء بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات المالية و هو: نظام CAMELS

### الفرع الأول :نبذة حول نموذج CAMELS

[5] فاطمة الزهراء نوي، مرجع سبق ذكره ص 32.

[1] محمد الجموعي قريشي، **قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية**، مرجع سبق ذكره، ص 108.

[2] فاطمة الزهراء نوي، مرجع سبق ذكره، ص33.

[3] الكور عز الدين، الفيومي، **اثر قوة السوق و هيكل الكفاءة على أداء البنوك التجارية، دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 3 ،العدد 3، ص 257.

[4] فاطمة الزهراء نوي، مرجع سبق ذكره، ص33.

-تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أول دولة استعملت معايير الإنذار المبكر ،و يعود ذلك للانهيارات المصرفية التي تعرضت لها سنة 1933 و ما نجم عنها من إفلاس 4000 مصرف محلي مما أدى إلى إنشاء مؤسسة ضمان الودائع المصرفية ،لان النظام المصرفي تعرض لفقدان الثقة و طالب العملاء بسحب ودائعهم كما حدث انهيار آخر سنة 1988 أدى إلى إفلاس 221 بنك

و لقد أثارت نتائج التحليل الذي أجراه البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي العديد من الأسئلة حول مصداقية هذه الطريقة في قياس سلامة الأوضاع المالية للمصارف و قد توصل المحللون الاقتصاديون إلى أن هذه النتائج التي أظهرت استخدام هذه الطريقة في كشف أوجه الخلل بالمصارف و مدى تحديد سلامتها المصرفية كانت أفضل من النتائج التي تستخدم فيها التحليل الإحصائي التقليدي الذي كان متبعا،كما أثبتت الدراسات أيضا مقدرة هذه الطريقة على تحديد درجة المخاطرة بالمصرف قبل كشفها عبر آلية السوق و الأسعار ،و لذلك فقد طالب الكثير من الباحثين و المحللين بضرورة نشر هذه النتائج للجمهور بغرض تمليكهم الحقائق و بالتالي تحسين مقدرتهم في التقييم و اختيار التعامل مع البنوك ذات المخاطرة الأقل و الأداء الأفضل ورأى هؤلاء الباحثون ضرورة تضمين نتائج معيار camels ضمن البيانات المالية السنوية التي يفصح عنها المصرف للجمهور ،و بالتالي تحقيق قدر عالي من الشفافية يساعد على فرض انضباط السوق وهو إحدى الدعامات الأساسية التي تقوم عليها مقررات لجنة بازل الثانية للرقابة المصرفية.[1]

**الفرع الثاني :تعريف معيار CAMLES**

عرف بأنه نظام لتحديد الأمان و السلامة للمصارف من خلال التعامل مع مشاكل المصارف غير المتوافقة مع القواعد و التشريعات المصرفية[2]

كما عرف بأنه نظام رقابي موحد فعال لتقييم أداء المصارف لتحديد جدارتها المالية من خلال تشخيص نقاط قوتها و ضعفها بالاعتماد على ستة عناصر جوهرية لتمكين السلطة الإشرافية من التدخل لتصحيح الأوضاع و حماية السلامة المالية في القطاع المصرفي[3]

تتمثل طريقة camels في مجموعة من المؤشرات التي يتم من خلالها تحليل الوضعية المالية لأي مصرف و معرفة درجة تصنيفه ،تعتبر هذه الطريقة إحدى وسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني ،حيث عملت السلطات الرقابية في أمريكا على الأخذ بنتائج معيار camels و الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات [1]

[1] شريفة جعدي، مرجع سابق ذكره، ص 119.

[2] -Fraser Donald & Cup Benton &Kolari James, **commercial banking (the management of risk)**, south western college publishing, 2 nded, USA, 2001, p: 50.

[3] صلاح الدين محمد احمد الإمام، **استخدام نظام التصنيف camels في تحقيق السلامة المالية للمصارف**، مجلة المنصورة،ا لعدد 13 العراق،2010 ، ص 19.

و يتكون نموذج camels من عناصر يتحدد من خلاله:

| | |
|---|---|
| **C**apital adequacy | كفاية رأس المال |
| **A**ssetquality | جودة الأصول |
| **M**anagement quality | جودة الإدارة |
| **E**arning management | إدارة الربحية |
| **L**iquiditi position | وضعية السيولة |
| **S**ensitivityof marketrisk | درجة الحساسية لمؤشرات المخاطر السوقية |

**الفرع الثالث:مكونات معيار CAMELS**

**1-كفاية رأس المال :**

تحدد مؤشرات كفاية رأس المال صلابة المؤسسات المالية في مواجهة الصدمات التي تواجه بنود الميزانية،و تكمن أهمية المؤشرات كفاية رأس المال في أنها تأخذ بعين الاعتبار أهم المخاطر المالية التي تواجه المؤسسات المالية مثل مخاطر أسعار الصرف و مخاطر الائتمان و مخاطر أسعار الفائدة و من المؤشرات المستخدمة في هذا المجال ؛

-نسب رأس المال التجميعية المعدلة بالمخاطر –التوزيع التكراري لمعدلات رأس المال.[1]

**2-جودة الأصول:**

نقصد بجودة الأصول نوعيتها و المخاطر التي تواجهها و قدرتها على تحقيق عوائد و القدرة على استردادها في إجمالي المتفق عليها و كفاية الضمانات المعطاة لخصومها و عدم وجود أصول جامدة أو غير منتجة؛

يعطي تصنيف نوعية الأصول مستوى المخاطر المالية و المستقبلية المرتبطة بالاقتراض و كذا مخاطر محفظة الاستثمارات و العقارات و العمليات خارج الميزانية ،كما يبين تصنيف قدرة الإدارة على تحديد و قياس و مراقبة المخاطر ،حيث انه لتقييم الأصول لا بد من الأخذ في الاعتبار كفاية مخصصات الديون و المخاطرة المؤثرة على قيمة الاستثمارات كالمخاطر التشغيلية، سمعة المؤسسة الإستراتيجية المتبعة، التقيد بالانظمة.[2]

---

[1] شوقي بورقبة، **طريقة camels في تقييم أداء البنوك الإسلامية، تفرغ علمي بمركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي**، جامعة الملك عبد العزيز، جدة السعودية، سنة النشر مجهولة، ص 2.

[1] يوسف بوخلخال،**اثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الامريكي camels على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية ، دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية**، مجلة الباحث، عدد 10 ،2012،جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، ص 208.

[2] شاهين علي عبد الله، **المنهج العلمي للرقابة المصرفية على البنوك الإسلامية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة النيلين،السودان،2002، ص 27.

**3-جودة الإدارة:**

و هي قدرة الإدارة على ضبط و تسيير السياسة المصرفية و الائتمانية على أساس سليم حيث يتم قياسها بعدة مؤشرات كاتجاهات الإرباح المتحققة عبر عدة فترات مالية و مدى اهتمام و تقيد المؤسسة المالية بأنظمة الرقابة الداخلية مما يحد من الوقوع في الأخطاء و المخالفات و القدرة على جذب الودائع بالإضافة إلى مدى كفاءة البنك في توظيف أمواله و كذا إتباع البنك القرارات و الضوابط المنظمة للعمل المصرفي و الصادرة عن السلطة النقدية كما هناك بعض المؤشرات الكمية التي يمكن الاعتماد عليها هي:

-معدلات الإنفاق ،نسبة إيرادات كل موظف ،التوسع في إعداد المؤسسات المالية.[1]

**4-إدارة الربحية:**

تمثل الفرق بين الإيرادات و التكاليف و يقصد بالربحية قدرة البنك على تحقيق إيرادات و أرباح بشكل مستمر و نموها بشكل متوازن بالإضافة إلى تطبيق سياسات تقلل من النفقات العامة و متابعة الديون المشكوك في تحصيلها كي لا تتعثر؛

لا يعكس تصنيف الإيرادات (الربحية) حجم الإيرادات فقط و إنما كذلك العوامل المؤثرة على تحقيق الربحية و المتمثلة في مخاطر الإقراض و التي تدفع بالبنك لتكوين مخصصات و مخاطر السوق المالي التي تحدث تغيرات في أرباح البنك نتيجة تأثره بأسعار الفائدة و تتأثر الربحية باعتمادها على أرباح غير مذكورة أو ميزة ضرورية ،كما يؤثر العجز في التحكم بالنفقات و كذا استخدام استراتيجيات ضعيفة.[2]

**5-إدارة السيولة :**

و تعرف بأنها الملاءة بين تحصيل السيولة بأقصر وقت ممكن و أفضل سعر؛ و بين استثمارها و توظيفها بصورة مجدية و تهدف إدارة السيولة في البنوك إلى تحقيق ما يلي:[3]

-اتخاذ القرارات السليمة بخصوص حجم الودائع و التي يجب أن تصل إلى مستوى محدد إذ أن زيادة حجم الودائع في ظل عدم توظيفها ،يؤدي إلى انخفاض معدلات الربحية؛

-الإبقاء على نسب كافية من السيولة للاحتياجات الطارئة؛

-احترام نسب السيولة المحددة من قبل السلطة النقدية بالإضافة إلى وضع حد أدنى لحجم السيولة بما يتماشى مع نشاطات البنك.[4]

---

[1] شاهين علي عبد الله ، مرجع سابق ذكره، ص 27.

[2] احمد نور الدين الفرا، **تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكي camels كأداة للرقابة على القطاع المصرفي**، مذكرة غير منشورة، جامعة غزة، فلسطين،السنة غير مذكورة، ص 77.

[3] عبد الستار أبو رغدة، **بحوث في المعاملات و الأساليب المصرفية**، مجموعة البركة المصرفية، البحرين،2010، ص 142.

[4] يوسف بوخلخال، مرجع سبق ذكره، ص 208،209.

**6-درجة الحساسية لمؤشرات المخاطر السوقية :**

هذا يتعلق بالدرجة الأولى بالمحفظة الاستثمارية بالنسبة للمؤسسات المصرفية، حيث أن هذه المحافظ تحتوي على عدد كبير من الأدوات المالية من الأسهم و السندات الحكومية و الأجنبية و سندات المؤسسات و المشتقات المالية مثل الخيارات و المستقبليات التي يتنوع فيها الأصل المالي ليشمل كافة الأصول المالية بما فيها أسعار السلع،و هذه الأدوات تخضع لمخاطر مختلفة مثل مخاطر أسعارالأسهم، مخاطر أسعار الصرف، و مخاطر أسعار الفائدة و مخاطر أسعار السلع و كل منها له مقاييس مختلفة، إلا هناك مقياس إحصائي موحد يقيس جميع هذه المخاطر و هو مقياس VAR و الذي يقيس أقصى خسارة متوقعة في المحفظة الاستثمارية خلال فترة زمنية معينة، و عادة ما يتصاحب هذا المقياس مع مقياس آخر لقياس الضغط الذي يقيس أقصى خسارة يمكن أن تمنى بها المحافظ الاستثمارية في البنوك تحت ظروف استثنائية في السوق كما في الانهاريات، و بشكل عام فان لكل من هذه المخاطر مقاييسها المعروفة و المستخدمة في العديد من المجالات.[1]

**الفرع الرابع:أهمية نموذج CAMLES**

تتمثل أهمية نموذج camles في تسليط الضوء على نقاط القوة و الضعف في أنظمة العمل المصرفية بإجراء تحليل شامل لأداء البنوك و المصارف و أنماط أنشطتها و مقارنتها مع الصناع في الساحة المصرفية نظريا و تطبيقيا بما يؤدي إلى توجيه الاهتمام نحوها و بالتالي تحقيق أهداف المودعين و المستثمرين و المساهمين على السواء، الأمر الذي يساهم في زيادة كفاءة العمل المصرفي و تدعيم فعاليته على الساحة المصرفية محليا و إقليميا و دوليا،و التي أصبحت إستراتيجية لا غنى عنها لمواكبة التطورات الحاصلة في الصناعة المصرفية.[2]

[1] يوسف بوخلخال، مرجع سبق ذكره، ص208.

[2] نفس المرجع، ص 212.

## المبحث الثاني:الدراسات السابقة في الموضوع

سنحاول في هذا المبحث إلى عرض أهم الدراسات السابقة و الأبحاث ذات الصلة بالموضوع،حيث تم تقسيم هذه المبحث إلى مطلبين ،الأول للدراسات العربية،و المطلب الثاني الدراسات الأجنبية ، و أخيرا المطلب الثالث فكان عبارة عن موقع الدراسة الحالية بين الدراسات السابقة.

### المطلب الأول:الدراسات العربية

-دراسة تميسة سهام بعنوان"تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج "camels"دراسة تطبيقية لأداء البنك الوطني الجزائري بين الفترة الممتدة لسنة (2008-2012)،بجامعة قاصدي مرباح،ورقلة،الجزائر،2014.

تهدف هذه الدراسة إلى تطبيق نظام التقييم الأمريكي على البنك الوطني الجزائري و تقييم كفاءته و تحديد مدى التزامه بمعايير التقييم المعمول بها دوليا و كذلك دراسة الوضع المالي للبنك، و من أهم ما خلصت إليه الدراسة:اثر تطبيق نموذج "camels" على البنوك بإبراز النقاط الايجابية و السلبية و نقاط قوة و ضعف البنك؛

إصدار البنك الوطني الجزائري تعليمات و هي مستوحاة من معايير لجنة بازل على البنوك التجارية.

-دراسة شاهين (2005) ،بعنوان: "اثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي "camels" لدعم فاعلية نظام التفتيش على البنوك التجارية.حالة دراسية على بنك فلسطين المحدود".

تمثلت مشكلة الدراسة في في كيفية الاستفادة من تطبيق نموذج التقييم المركب "camels" في دعم فعالية نظام الرقابة و التفتيش المكتبي و الميداني الذي تقوم به السلطة النقدية على مؤسسات القطاع المصرفي،و هدفت الدراسة إلى بناء و تطوير نظام داعم لعمليات الرقابة و كفاءة العمل الرقابي المصرفي؛ و قد استخلص إلى عدة نتائج أهمها:تتمثل أهمية تطبيق نظام "camels" في تسليط نقاط القوة و الضعف في أنظمة العمل المصرفية نظريا و تطبيقيا بما يؤدي إلى توجيه الاهتمام نحوها و بالتالي تحقيق خدمة أهداف المودعين و المستثمرين و المساهمين على السواء،الأمر الذي يساهم في زيادة كفاءة العمل المصرفي و تدعيم فعاليته على الساحة المصرفية.

-دراسة يوسف بوخلخال بعنوان "اثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي على فاعلية نظام الرقابة على البنوك التجارية 2008-2009" دراسة حالة بنك التنمية و الفلاحة ،جامعة الاغواط،الجزائر.

تهدف هذه الدراسة إلى اثر تطبيق نموذج التقييم المصرفي الأمريكي في دعم عمليات الرقابة المصرفية من خلال استخدام مجموعة من المؤشرات و المعايير النموذجية لتفادي الأزمات المالية ،و ذلك من اجل حرص الدولة على توفير مستويات عالية من الرقابة لعمل البنوك في ظل الشفافية التي أصبحت تفتقر إليها هذه البنوك،و التأكد من وجود نظام سليم و معافى قادر على تلبية الاحتياجات في التنمية الاقتصادية ة الاجتماعية في إطار القوانين و اللوائح التي تحكم العمل المصرفي في البلاد و من أهم ما خلصت إليه الدراسة :أهمية تطبيق نظام "camels" و الذي يظهر نقاط القوة و الضعف في أنظمة العمل المصرفي بالاظافة انه نظام داعم للرقابة و التفتيش المصرفية التي تقوم بها السلطة.

**المطلب الثاني:الدراسات الأجنبية**

-دراسة معدة من قبل وكالة التنمية الدولية الأمريكية USAID عام 1999 بعنوان :"مشاكل التعامل مع المصارف في فلسطين ".Dealingwith the problems of banks in Palestine".

تمثلت مشكلة الدراسة في تحديد المشاكل التي تعاني منها المصارف في فلسطين ،و ذلك بموجب التقييمات المعدة عن تلك المصارف من خلال نظام "camels"،و هدفت الدراسة إلى إيجاد حلول و إجراءات تصحيحية لازمة للمصارف التي تعاني من بعض المشاكل و المصنفة بالمستوى الثالث مع تطبيق إجراءات تنظيمية محددة على مستوى المصارف الأخرى التي يصل تصنيفها بموجب نظام "camels"إلى المستوى الرابع أو الخامس،ومن أهم نتائج الدراسة:هو تبني نظام "camels"من قبل سلطة النقد الفلسطينية كأداة مساعدة تساهم في إحكام الرقابة على المصارف.

-دراسة OEXAMINER RIENTATION (1998) بعنوان:"تطبيق نظام التقييم المصرفي CAMELS على مصرف كويكر بأمريكا".

-"The application of the banking system CAMELS Rating on Quaker Bank of America" .

تمثلت مشكلة الدراسة بمناقشة مقومات نظام التقييم المصرفي و الأسس التي يتعين توفرها لقياس مدى فاعلية عناصر التقييم و تحليل نقاط الضعف في أداء المصرف ،و قد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج من بين أهمها: تفعيل العناصر الأساسية لنظام "camels"للكشف عن نقاط الضعف في كل عنصر منها للتعامل معها وقائيا بدرجة عالية من الكفاءة و الفعالية.

**المطلب الثالث: موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة**

– تهدف هذه الدراسة إلى تقييم و قياس كفاءة القطاع المصرفي الجزائري باستخدام نظام التقييم المصرفي "camels"،الأمريكي و ذلك من خلال دراسة حالة لبنك الجزائر الخارجي خلال الفترة الممتدة بين (2010-2014) لتحديد نقاط القوة و الضعف في العمليات المالية و التشغيلية و الإدارية للبنك، و من خلال قياس المؤشرات المكونة لنظام القياس الأمريكي "camels"،استخلصت عدة نتائج منها:

يعتبر معيار "camels"،من أهم المعايير المعتمدة في تقييم أداء البنوك، إذ يتم وفق هذا المعيار تقييم المصارف وفقاً للمؤشرات الناتجة عن عملية الفحص الميداني، والتي تعكس أداء المصرف في ست مناطق رئيسة؛

–يتم تصنيف أداء المصرف حسب معيار "camels"،إلى 5 أصناف، هذا التصنيف من شأنه تحديد نقاط الضعف والقوة في الأداء، وهو ما يدفع إلى ضرورة إتخاذ الإجراءات المناسبة لتحسين الأداء، وهذا إذا ما دل فإنما يدل على أن هذا المؤشر يعتبر فعلا أداة للإنذار المبكر؛

– محدودية كفاءة البنك الخارجي الجزائري من حيث جودة الأصول بسبب وجود قروض مستحقة و غير مسددة بتمويلها للمؤسسات العمومية و خاصة مما أدى إلى رفع من نسبة القروض المتعثرة في القطاعين الخاص و العام.

**خلاصة الفصل** :

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى الأدبيات النظرية للدراسة ،فتم ذكر مجموعة من المفاهيم المتعلقة بالكفاءة و الكفاءة المصرفية و الأهداف و كذلك الأهمية، وإضافة إلى طرق قياس الكفاءة المصرفية و أخيرا مفاهيم حول معيار "camels"، و من النتائج المستخلصة حول هذه الدراسة النظرية ما يلي:

-عملية قياس الكفاءة المصرفية تعتبر جزء من الرقابة المصرفية و التي تساهم في اتخاذ القرار؛

-ضرورة تطبيق نظام "camels"، على المصارف و متابعة التطورات العالمية المتعلقة بالنظم المتخصصة بالتحليل المالي و الرقابية الخاصة بالمصارف؛

-أهمية معيار "camels"،كأحد المعايير و المؤشرات لقياس مواطن قوة و ضعف لقياس كفاءة البنك أو المصرف.

أما المبحث الثاني فتمثل في الدراسات السابقة التي لها صلة بموضوع الدراسة،و التي كانت باللغة العربية و الأجنبية،و ذلك بعرض أهداف تلك الدراسة و أهم النتائج المتوصل إليها و كذلك المنهج المتبع،و في الأخير موقع دراستنا الحالية بين الدراسات السابقة.

# الفصل الثاني

# الجانب التطبيقي للدراسة

**تمهـــيد:**

بعد أن تطرقنا في الفصل الأول إلى المفاهيم المتعلقة بالكفاءة ،الكفاءة المصرفية،معيارcamles و كذلك الدراسات السابقة التي لها صلة بالموضوع ،سنحاول في هذا الفصل تطبيق الجانب النظري في الواقع العملي،من خلال دراسة حالة في البنك الخارجي الجزائري.

و للإلمام أكثر بالجانب التطبيقي ارتأينا أن نتناول من خلال هذا الفصل كل من اختيار مجتمع الدراسة و العينة،وطريقة جمع و تلخيص المعطيات و المتغيرات ،و كذلك الأدوات المستخدمة،كما سيتم عرض و تحليل و مناقشة نتائج الدراسة،لذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كمايلي:

**-المبحث الأول:الطريقة و الأدوات**

**- المبحث الثاني:عرض نتائج الدراسة التطبيقية و مناقشتها**

## المبحث الأول : الطريقة و الأدوات

سنتطرق في هذا المبحث إلى تحديد مجتمع الدراسة و عينتها،طريقة جمع البيانات و تلخيص المعطيات المجمعة،ثم تحديد المتغيرات وذلك في المطلب الأول .أما ما يخص المطلب الثاني سوف نتطرق إلى تحديد الأدوات المستخدمة في الدراسة.

### المطلب الأول:الطريقة المتبعة في الدراسة الميدانية

يتناول هذا المطلب ثلاث فروع من خلال اختيار عينة الدراسة،و طريقة جمع البيانات و تحديد متغيرات الدراسة .

#### الفرع الأول:اختيار عينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في البنك الخارجي الجزائري،و قيدت الدراسة بما هو متوفر من بيانات و معلومات حول بنك الجزائر الخارجي.

#### أولا:نشأة و تأسيس البنك الخارجي الجزائري

نشأ بنك الجزائر الخارجي في إطار سياسة تأميم المنشات الاقتصادية و المالية التي عرفتها الجزائر عقب الاستقلال، و ذلك طبقا للأمر رقم 67-204 الصادر بتاريخ 01 أكتوبر 1967،و الهدف الأساسي عند إنشاء بنك الجزائر الخارجي هو تسهيل و تطوير العلاقات الاقتصادية للجزائر مع البلدان الأخرى و ذلك في إطار التخطيط الوطني.

في سنة 1988 كان بنك الجزائر الخارجي من أول المؤسسات البنكية المستقلة، و ذلك حسب أحكام القانون رقم 88-01 المؤرخ في 12 جانفي 1989، ليتحول فعلا إلى شركة مساهمة و ذلك بتاريخ 05 فيفري 1989.

و تحصل بنك الجزائر الخارجي على اعتماده الرسمي يوم 17 جانفي 2002، و لديه 98 وكالة متواجدة في التجمعات السكانية الكبرى و في المراكز الصناعية إضافة إلى مناطق الإنتاج البترولي، كما أن له فرعين في الخارج:

- البنك الدولي العربي ما بين القارات الموجود في فرنسا(BIA).
- البنك العربي للاستثمارات في التجارة الخارجية الموجود في أبوظبي(A.B.I.F.T).

تستند إليه جميع مهام البنوك التجارية من جمع ودائع ومنح قروض، بالإضافة إلى تكفله بتمويل عمليات التجارة الخارجية بمنحه قروضا للاستيراد، كما يقوم بتأمين المصدرين الجزائريين و تقديم الدعم المالي لهم. يضم مقر بنك الجزائر الخارجي 09 مديريات متخصصة، حيث تمتد فروعه في كامل التراب الوطني.

بالنسبة لولاية ورقلة توجد مديرية جهوية و وكالة في بلدية ورقلة،كما توجد وكالة في حاسي مسعود و أخرى في تقرت، بالإضافة إلى وكالات أخرى في مختلف بلديات الولاية.

**ثانيا :تعريف البنك الخارجي الجزائري بورقلة**

المؤسسة هي بنك الجزائر الخارجي وكالة ورقلة التابعة للمديرية الجهوية للجنوب أنشأت هذه الوكالة سنة 1970م وهي مؤسسة مصرفية ذات طابع تجاري تعمل على المساهمة في سير الاقتصاد الوطني، من ضمن أهدافها جمع الأموال عن طريق فتح الحسابات الفردية والجماعية للزبائن وعن طريق الفوائد من القروض المقدمة للزبائن . أما بالنسبة للتنظيم الداخلي فهو يتمثل في الهيكل التنظيمي للوكالة والمعتمد على السلم التصاعدي (ملحق الهيكل التنظيمي للوكالة).

**ثالثا:مهام ووظائف البنك الخارجي الجزائري**

-تطوير عملية التجارة الخارجية،؛

-يمنح اعتمادات وضمانات للمصدرين والمستوردين المحلين؛

-يقوم بالعمليات الخاصة بالأموال المنقولة العقارية الضرورية لنشاط البنك؛

-تسير حسابات الشركات الوطنية المحروقاتية منها (سوناطراك) ؛

-تكوين علاقات عديدة مع البنوك والهيئات العالمية مثل صندوق ، النقد الدولي.

-تقبل الودائع من عند كل شخص طبيعي أو معنوي؛

-تمويل مختلف عمليات التجارة الخارجية.

**الفرع الثاني:طريقة جمع البيانات و تلخيص المعطيات**

يتضمن الفرع الثاني الطريقة المتبعة لجمع البيانات من البنك ثم كيفية تلخيص المعطيات.

**أولا:طريقة جمع البيانات :**

لقد تم الاعتماد على مجموعة من البيانات ذات العلاقة بموضوع الدراسة ،و بغرض تنفيذ أهداف الدراسة و اختبار فرضياتها تم جمع المعطيات عن طريق ما يلي :

**-المقابلة:**و ذلك للحصول على المعلومات و المعطيات بغرض استخدامها في الدراسة ،حيث اعتمدنا على في جمعها على القوائم المالية ،و تمت الدراسة علو مستوى مديرية البنك الخارجي الجزائري.

-الموقع الرسمي للبنك الخارجي الجزائري [1]

**ثانيا :تلخيص المعطيات**

تتمثل المعطيات المجمعة الخاصة بالدراسة حول تطبيق نموذج الدراسة الأمريكي camles في البنك الخارجي الجزائري ،و لقد تم الاعتماد على القوائم المالية الخاصة بالبنك الخارجي الجزائري (الميزانيات و جدول حسابات النتائج) إضافة على ذلك المعلومات التي أخذت من البنك.

**الفرع الثالث :الأدوات و الإجراءات المتبعة في الدراسة**

يتضمن الفرع الثالث الأدوات المستعملة في البحث و كذلك الإجراءات المتبعة في الدراسة

**أولا :الأدوات**

-المؤشرات المالية و المحاسبية ،و ذلك لاستخدامها في التحليل و المناقشة؛

**ثانيا: البرامج المستخدمة**

-استخدام برنامج Excel في بعض الحسابات.

**ثالثا:الاجراءات المتبعة في الدراسة**

تتمثل الإجراءات المتبعة في تحديد النموذج المستخدم في الدراسة ومدى أهمية تطبيقه في عينة الدراسة و المتمثلة في البنك الخارجي الجزائري

***تحديد النموذج المستخدم في الدراسة**

يتمثل النموذج المستخدم في الدراسة في معيار camles من اجل قياس كفاءة البنك الخارجي الجزائري و ذلك بتحليل كفاءة رأس مال البنك ،جودة الأصول ،الإدارة ،حساسية السوق،الربحية ،السيولة.و من اجل القيام بذلك نقوم بحساب النسب المالية و مقارنتها بالمعايير المكونة لمعيار camles و ذلك من اجل معرفة مدى أهمية تطبيق المعيار في البنك الخارجي الجزائري.

[1] www.bea.dz//:https

**BANQUE EXTERIEUR D'ALGERIE-12 avril 2016-09.00h.**

## المبحث الثاني:عرض نتائج الدراسة التطبيقية و مناقشتها

يشتمل هذا المبحث مطلبين ،المطلب الأول يتعلق بعرض نتائج الدراسة و مناقشتها من خلال استخدام معيار camels ، أما في المطلب الثاني ،سنحاول اختبار الفضيات و تحليل نتائج الدراسة الميدانية و مناقشتها.

### المطلب الأول:نتائج الدراسة التطبيقية

نحاول في هذا المطلب أن نقوم بعرض النتائج المتوصل إليها ،بناءا على المعلومات التي تم جمعها من البنك محل الدراسة.

#### الفرع الأول:كفاية رأس مال البنك الخارجي الجزائري

يعتبر رأس المال المصدر الرئيس لحماية الودائع و البنوك ذات رؤوس الأموال الكافية و الكبيرة يمكنها من امتصاص الخسائر دون المساس بحقوق المودعين ،ومن اجل تصنيف رأس مال البنك نقوم بحساب النسبة التالية لخمس سنوات الأخيرة المبينة في الجدول الآتي:

**الجدول رقم (2–1) :نسبة رأس المال الأساسي إلى متوسط الأصول** **الوحدة:مليون دينار**

| السنوات / المؤشرات | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 |
|---|---|---|---|---|---|
| رأس المال | 24500000 | 76000000 | 76000000 | 100000000 | 100000000 |
| الاحتياطات | 81746030 | 45814685 | 64574991 | 56132294 | 62064237 |
| مؤونات قانونية | 5682976 | 6540905 | 6279062 | 8270156 | 6188912 |
| أموال للأخطار المصرفية العامة | 10730408 | 92581097 | 94172161 | 90705637 | 18514668 |
| النتيجة | 19168656 | 30260305 | 35557303 | 20931942 | 29807653 |
| الترحيل من جديد | – | – | – | – | – |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| مدين | | | | | |

يطرح منها ما يلي :

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| ترحيل من جديد دائن | 14555120 | 14555119 | 14555119 | 14555119 | 11160498 |

نحصل على رأس المال الأساسي

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| رأس المال الأساسي | 127272950 | 236641873 | 262028398 | 261484910 | 205414972 |
| متوسط الأصول | 3685978884 | 3790585290 | 3363481275 | 3402140200 | 2581393491 |
| رأس المال الأساسي /متوسط الأصول | 0.03 | 0.06 | 0.08 | 0.08 | 0.08 |
| التصنيف السنوي | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 |
| التصنيف الكلي لأربع سنوات | 1 | | | | |

**المصدر:من إعداد الطالب بناءا على الملحق رقم 1 و القوائم المالية**

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-1):زيادة في رأس مال البنك الخارجي الجزائري،في سنة 2010 كان رأس مال البنك 24500000 مليون دينار جزائري ليرتفع في سنة 2011 و يستقر في سنة 2012 ب 76000000 مليون دينار جزائري و يرتفع مجددا في سنة 2013 و 2014 بمقدار 100000000 مليون دينار جزائري،أما بالنسبة للأصولالأخرى فهناك عدم استقرار بين الارتفاع و الانخفاض في قيمة الأصول عبر السنوات (2010 إلى 2014)،أما عند الحصول على رأس المال الأساسي فنلاحظ زيادة في رأس المال ففي سنة 2010 نحصل على 127272950 مليون دينار جزائري و ارتفعت القيمة في السنوات 2011-2012-2013 مقارنة بسنة 2014 التي شهدت انخفاضا،أما بالنسبة لمتوسط الأصول فهناك مقاربة في القيمة و عدم استقرار بسيط من سنة 2010 إلى 2013 ثم لتنخفض القيمة في السنة الأخيرة،أما بحساب معدل رأس المال على

متوسط الأصول فكان المعدل 0.03 لسنة 2010 ليزيد في سنة 2011 بمعدل 0.06 ثم ليستقر في السنوات 2012-2013-2014 بمعدل 0.08،كما نلاحظ ارتفاع في هذه المعدلات من 2010 إلى 2014.

**الفرع الثاني:جودة الأصول للبنك الخارجي الجزائري**

تعتمد درجة مصداقية معدلات رأس المال على درجة موثوقية مؤشرات جودة و نوعية الأصول و لذلك تعتبر ذات أهمية خاصة و لمعرفة نوعية جودة أصول البنك الخارجي الجزائري نقوم بحساب ما يلي:

**أولا:نسبة التصنيف المرجح:**تعبر هذه النسبة عن حجم مخصصات الديون المتعثرة من حقوق الملكية و المخصصات فكلما قلت هذه النسبة فهذا يعطي مؤشر على انتظام البنك في تحصيل أقساط القروض و الفوائد و قلة حجم الديون المتعثرة لديه.

**نسبة التصنيف المرجح=** المخصصات

حقوق الملكية +المخصصات

**الجدول رقم (2-2) :نسبة التصنيف المرجح** **الوحدة:مليون دينار جزائري**

| السنوات / المؤشرات | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 |
|---|---|---|---|---|---|
| مخصصات القطاع العام | 14819623 | 15052660 | 11399832 | 64324263 | 18795666 |
| مخصصات القطاع الخاص | 43460827 | 56466680 | 58065685 | 75129169 | 32236411 |
| المخصصات الإجمالية | 58280450 | 71519340 | 69465517 | 139453432 | 51032077 |
| رأس المال المدفوع | 24500000 | 76000000 | 76000000 | 100000000 | 100000000 |
| الاحتياطات | 81746030 | 45814685 | 64574991 | 56132294 | 62064237 |
| حقوق الملكية | 106246030 | 121814685 | 140574991 | 156132294 | 162064237 |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| نسبةالتصنيف المرجح | 35% | 37% | 33% | 47% | 24% |
| التصنيف السنوي | 4 | 4 | 3 | 4 | 3 |
| التصنيف الكلي للسنوات الخمس | 3 | | | | |

**المصدر من إعداد الطالب بناءا على الملحق رقم 2 و القوائم المالية**

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-2):نلاحظ أن مخصصات القطاع العام ارتفعت من 14819623مليون دينار جزائري سنة 2010 إلى18795666مليون دينار جزائري سنة 2014،كم نلاحظ ارتفاع في مخصصات القطاع الخاص من 43460827مليون دينار جزائري سنة 2010 إلى75129169مليون دينار جزائري سنة 2013 لتنخفض في سنة 2014 إلى32236411مليون دينار جزائري،و بجمع المخصصات تحصلنا على 58280450 مليون دينار جزائري كإجمالي المخصصات لسنة 2010 لترتفع إلى139453432مليون دينار جزائري سنة 2013 لتنخفض إلى32236411مليون دينار جزائري في 2014،كما نلاحظ زيادة في رأس المال و عدم استقرار في الاحتياطات، أما بالنسبة لحقوق الملكية نلاحظ أنها ارتفعت من 106246030مليون دينار جزائري سنة 2010 إلى162064237 لسنة 2014،و بحساب نسبة التصنيف المرجح تحصلنا على 35% لسنة 2010، 37% سنة 2011 ،33%سنة 2012،47% سنة 2013، 24% سنة 2014،كما نلاحظ عدم استقرار في نسبة التصنيف المرجح.

**ثانيا:نسبة إجمالي التصنيف:**

تعبر هذه النسبة عن حجم القروض المتعثرة إلى حقوق الملكية فكلما كانت هذه النسبة اقل كان أفضل .

**نسبة إجمالي التصنيف=** القروض المتعثرة

حقوق الملكية

**الجدول رقم (2-3):نسبة إجمالي التصنيف** **الوحدة:مليون دينار جزائري**

| السنوات / المؤشرات | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 |
|---|---|---|---|---|---|
| القروض المتعثرة الخاصة بالقطاع العام | 72237717 | 67121128 | 59995620 | 51222997 | 50998787 |
| القروض المتعثرة الخاصة بالقطاع الخاص | 108745741 | 100452411 | 100365635 | 106752543 | 105144587 |
| إجمالي القروض المتعثرة | 180983458 | 167573539 | 160361255 | 157975540 | 156143374 |
| حقوق الملكية | 106246030 | 121814685 | 140574991 | 156132294 | 162064237 |
| نسبة إجمالي التصنيف | 170% | 138% | 114% | 101% | 96% |
| التصنيف الكلي | 5 | | | | |

**من إعداد الطالب بناءا على الملحق رقم 2 و القوائم المالية**

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-3):أن القروض المتعثرة الخاصة بالقطاع العام انخفضت من 72237717مليون دينار جزائري سنة 2010 إلى50998787مليون دينار جزائري سنة 2014،كما نلاحظ انخفاض في القروض المتعثرة الخاصة بالقطاع الخاص108745741مليون دينار جزائري سنة 2010 ثم عدم استقرار في القيمة لتصل إلى105144587مليون دينار جزائري سنة 2014،أما في إجمالي القروض فهناك انخفاض من 180983458مليون دينار جزائري سنة 2010 إلى156143374مليون دينار جزائري سنة 2014،كذلك نلاحظ زيادة في حقوق الملكية من 2010

ب106246030مليون دينار جزائري إلى 162064237مليون دينار جزائري في 2014،و بحساب نسبة إجمالي التصنيف تحصلنا %170في 2010،%138 سنة 2011،%114 سنة 2012،%101 سنة 2013،و %96 سنة 2014،ومن هنا نلاحظ انخفاض في نسب إجمالي التصنيف عبر الخمس السنوات.

**الفرع الثالث:ربحية البنك الخارجي الجزائري**

تعتبر الربحية كأحد أهداف البنك حيث تحدد أدائه و تضمن استمراره،بحيث تتأثر الربحية بمدى جودة أصول البنك و لمعرفة ربحية البنك الخارجي الجزائري نقوم بحساب بمايلي:

1-معدل العائد على الأصول:يقيس هذا المعدل مدى كفاءة الإدارة في استخدام أصول البنك استخداما امثلا في تحقيق الأرباح من خلال الاستثمار في مختلف هذه الأصول و تمثل بالعلاقة التالية:

**معدل العائد على الأصول** =صافي الدخل

متوسط الأصول

**الجدول رقم (2-4):معدل العائد الأصول** **الوحدة:مليون دينار جزائري**

| السنوات / المؤشرات | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 |
|---|---|---|---|---|---|
| الأصول | 2367626126 | 2636705516 | 2307759548 | 2111443454 | 2581394491 |
| متوسط الأصول | 3685978884 | 3790585290 | 3363481275 | 3402140700 | 2581394491 |
| صافي الدخل | 19168656 | 30260305 | 35557303 | 20931942 | 29807653 |
| معدل العائد على متوسط الأصول | 0.005 | 0.007 | 0.010 | 0.006 | 0.011 |
| التصنيف السنوي | 2 | 2 | 2 | 2 | 2 |
| التصنيف الكلي | 2 | | | | |

**المصدر من إعداد الطالب بناءا على الملحق رقم 3 و القوائم المالية**

من خلال الجدول رقم (2-4):نلاحظ ارتفاع ثم انخفاض في قيمة الأصول ب 2367626126مليون دينار جزائري سنة 2010 إلى2581394491مليون دينار جزائري سنة 2014،و بحساب متوسط الأصول نلاحظ انخفاض في قيمته ب 3685978884 مليون دينار جزائري في سنة 2010 إلى2581394491مليون دينار جزائري في سنة 2014،كما نلاحظ ارتفاع في قيمة صافي الدخل من 19168656مليون دينار جزائري سنة 2010 إلى 29807653مليون دينار جزائري سنة 2014،و بحساب معدل العائد على متوسط الأصول تحصلنا على:0.005لسنة 2010،0.007سنة 2011، 0.010سنة 2012، 0.006سنة 2013،و 0.011سنة 2014،و هنا نلاحظ ارتفاع في معدل العائد على الأصول.

2-**العائد على حقوق الملكية** =صافي الدخل

حقوق الملكية

**الجدول رقم(2-5): العائد على حقوق الملكية** **الوحدة:مليون دينار جزائري**

| السنوات / المؤشرات | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 |
|---|---|---|---|---|---|
| صافي الدخل | 19168656 | 30260305 | 35557303 | 20931942 | 29807653 |
| حقوق الملكية | 106246030 | 121814685 | 140574991 | 156132294 | 162064237 |
| العائد على حقوق الملكية | 0.18 | 0.24 | 0.25 | 0.13 | 0.18 |
| التصنيف السنوي | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 |
| التصنيف الكلي | 1 | | | | |

**المصدر من إعداد الطالب بناءا على الملحق رقم 3 و القوائم المالية**

من خلال الجدول رقم(2-5):نلاحظارتفاع في صافي الدخل من 19168656مليون دينار جزائري سنة 2010 إلى29807653مليون دينار جزائري سنة 2014،و ارتفاع في حقوق الملكية من 106246030مليون دينار جزائري سنة

2010 إلى162064237مليون دينار جزائري سنة 2014،و عند حساب العائد على حقوق الملكية تحصلنا على المعدلات التالية:0.18سنة 2010،0.24 سنة 2011، 0.25 سنة 2012،0.13 سنة 2013،و 0.18 سنة 2014،و تلاحظ عدم استقرار في معدلات العائد على حقوق الملكية للسنوات الخمس.

**الفرع الرابع:سيولة البنك الخارجي الجزائري**

تعد السيولة من أهم المعايير المكونة لنظام camles ،كما تعتبر احد الأسباب المؤدية لوقوع البنك في مشاكل أو احد أسباب نجاحه ،و فيما يلي أهم النسب لحسابها:

**1-نسبة التمويل على الودائع**:تعبر هذه النسبة عن مدى استخدام البنك للودائع لتلبية حاجات الزبائن من القروض.

**الجدول رقم (2-6): نسبة التمويل على الودائع** **الوحدة:مليون دينار جزائري**

| السنوات / المؤشرات | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 |
|---|---|---|---|---|---|
| القروض | 1916570657 | 1520989540 | 1151702479 | 139453432 | 1631441286 |
| الودائع | 2016478427 | 2182602958 | 1846239125 | 1679475901 | 2095068385 |
| القروض/الودائع | 95% | 70% | 62% | 8% | 78% |
| التصنيف السنوي | 5 | 4 | 3 | 1 | 4 |
| التصنيف الكلي | 4 | | | | |

**المصدر:من إعداد الطالب بناءا على الملحق رقم 4 و القوائم المالية**

من خلال الجدول رقم (2-6):نلاحظ انخفاض في قيمة القروض من 1916570657مليون دينار جزائري سنة 2010 إلى1631441286مليون دينار جزائري سنة 2014، و ارتفاع بسيط في قيمة الودائع ب 2016478427مليون دينار جزائري سنة 2010 إلى2095068385مليون دينار جزائري سنة 2014،و عند حساب نسبة القروض على الودائع تحصلنا

على النسب التالية:95%سنة 2010، 70%سنة 2011، 62% سنة 2012، 8%سنة 2013، 78%سنة 2014،و من هنا نلاحظ انخفاض تدريجي في هاته النسب.

**2-نسبة القروض إلى إجمالي الأصول:**

**الجدول رقم (2-7): نسبة القروض إلى إجمالي الأصول** **الوحدة:مليون دينار جزائري**

| السنوات / المؤشرات | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 |
|---|---|---|---|---|---|
| القروض | 1916570657 | 1520989540 | 1151702479 | 139453432 | 1631441286 |
| الأصول | 2367626126 | 2636705516 | 2307759548 | 2111443454 | 2581394491 |
| نسبة القروض/ الأصول | 81% | 58% | 50% | 7% | 63% |
| التصنيف السنوي | 5 | 2 | 1 | 1 | 2 |
| التصنيف الكلي | 2 | | | | |

**المصدر: من إعداد الطالب بناءا على الملحق رقم 4 و القوائم المالية**

من خلال الجدول رقم (2-7):نلاحظ انخفاض في قيمة القروض و ارتفاع في قيمة الأصول من 2367626126 مليون دينار جزائري سنة 2010 إلى2581394491 مليون دينار جزائري سنة 2014،و بحساب نسبة القروض على الأصول تحصلنا على النسب التالية 81% سنة 2010،58% سنة 2011،50% سنة 2012،7% سنة 2013،63% سنة 2014 و هنا نلاحظ انخفاض في هذه النسب.

**الفرع الخامس:الإدارة**

اعتمدنا في هذا الجانب على المقابلة مع رئيس الوكالة لطرح بعض من الأسئلة المتعلقة بموظفي البنك و العمليات البنكية و التي استندت على ما يلي:

-كفاءة إدارة أنظمة المعلومات ؛

-رأس المال،جودة المنتوجات ،الربحية و السيولة ؛

-وجود خطة و برامج مستقبلية ؛

-مستوى الالتزام بالضوابط الشرعية و القوانين؛

-مستوى تنفيذ توصيات فرق المراجعة و التفتيش؛

-المراجعة و الاستجابة لمتطلبات العملاء.

**الفرع السادس :حساسية البنك الخارجي الجزائري لمخاطر سعر الفائدة**

تعد مخاطر أسعار الفائدة من أهم مخاطر السوق،و من بين أدوات قياس مخاطر سعر الفائدة هو تحليل الفجوة و تحسب كالآتي:

GAP=RSAs-RSLs

RSAs: تمثل الأصول ذات الحساسية اتجاه سعر الفائدة

RSLs: تمثل الخصوم ذات الحساسية اتجاه سعر الفائدة

**الجدول رقم (2–8): حساب الفجوة** **الوحدة:مليون دينار جزائري**

| السنوات / المؤشرات | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 |
|---|---|---|---|---|---|
| حقوق على المؤسسات المالية | 13761161 | 0.01 | 00 | 00 | 18795666 |
| حقوق على العملاء | 34793247 | 15723509 | 11719220 | 9342969 | 32236411 |
| أصول أخرى | 63906801 | 82021982 | 55211153 | 55743696 | 77179879 |
| مساهمات و نشاط المحفظة | 29566787 | 29566787 | 29566787 | 29566787 | 29566787 |
| الأصول ذات حساسية للتغير في سعر الفائدة | 142027996 | 127312278 | 96497160 | 94653452 | 157778743 |
| ديون بذمة المؤسسات المالية | 1680836 | 15461108 | 1560484 | 1135406 | 1953504 |
| ودائع العملاء | 2016478427 | 2182602958 | 1846239125 | 1679475901 | 2095068385 |
| خصوم أخرى | 64420148 | 13020572 | 94835957 | 69050254 | 62861985 |
| ديون تابعة | 25276520 | 67276520 | 67276520 | 67276520 | 67276520 |
| الخصوم ذات الحساسية للتغير في سعر الفائدة | 2107855931 | 2278361158 | 2009912086 | 1816938081 | 2227160394 |
| الفجوة | – 1965827935 | – 2151048880 | – 1913414926 | – 1722284629 | – 2069381651 |

**المصدر: من إعداد الطالب بناءا على القوائم المالية**

من خلال الجدول رقم (2-8):نلاحظ عدم استقرار في الأصول ذات حساسية في سعر الفائدة،كما نلاحظ وجود 13761161مليون دينار جزائري حقوق على العملاء لسنة 2010،لينخفض المبلغ إلى 00 دينار جزائري في سنوات 2011-2012-12013 ثم ليرتفع إلى18795666مليون دينار جزائري سنة 2014،أما بالنسبة ل حقوق على العملاء فنلاحظ انخفاض قيمتها من 34793247مليون دينار جزائري سنة 2010، إلى32236411 مليون دينار جزائري سنة 2014،كما نلاحظ عدم استقرار بالنسبة للأصول الأخرى بالمقابل استقرار في خمس سنوات بالنسبة لمساهمات و نشاط المحفظة الاستثمارية بمبلغ 29566787مليون دينار جزائري،كما نلاحظ انخفاض في الخصوم ذات حساسية لسعر الفائدة ب 1916570657مليون دينار جزائري سنة 2010 إلى1631441286مليون دينار جزائري سنة 2014،أما بالنسبة لباقي الخصوم فنلاحظ عدم استقرار و الثبات في المبالغ طيلة خمس السنوات،أما في حساب الفجوة فنلاحظ أنها سالبة و قيمتها غير مستقرة.

## المطلب الثاني:تحليل نتائج الدراسة التطبيقية

لقد تم التوصل في المطلب السابق إلى مجموعة من النتائج ،سيتم في هذا المطلب تحليلها انطلاقا من تلك النتائج و مناقشتها.

### الفرع الأول: تحليل كفاية رأس مال البنك الخارجي الجزائري

سنقوم بتحليل رأس المال الأساسي إلى متوسط الأصول كالآتي:

من خلال الجدول رقم (2-1) أن نسبة رأس المال الأساسي إلى متوسط الأصول غير مستقرة عبر السنتين 2010-2011،في سنة 2010 كانت النسبة 3% بامتلاكه لرأس المال حولي 127 مليون دينار جزائري ،مقارنة ب سنة 2011 حيث ارتفعت و قدرت بنسبة 6%،و استقرت نسبة رأس المال الأساسي إلى متوسط الأصول في سنوات 2012-2013-2014 على التوالي ب نسبة: 8% لثلاث سنوات الأخيرة

و يعود هذا إلى إصدار البنك الخارجي الجزائري لأسهم و ذلك بسب قرار بنك الجزائر إلى رفع رأس المال سنة 2010-2011 و قامت الخزينة العمومية بشرائها،و يعود الاستقرار في نسبة رأس المال الأساسي إلى متوسط الأصول إلى الاستقرار في رأس المال البنك الخارجي سنوات 2012-2013-2014

و حسب نظام التقييم ل camles يعتبر كفاية رأس مال البنك الخارجي الجزائري جيد، و يحمل التصنيف رقم 1 خلال خمس السنوات و يعتبر رأس مال جيد حسب نموذج الدراسة camles.

**الفرع الثاني:تحليل جودة الأصول للبنك الخارجي الجزائري**

سنتطرق في هذا الفرع لتحليل كل من نسبة التصنيف المرجح و نسبة إجمالي التصنيف

**1-نسبة التصنيف المرجح:**من خلال الجدول رقم (2-2) نلاحظ أن نسبة التصنيف المرجح في انخفاض مستمر خلال السنوات الخمس،و حسب معيار camles و بالنسبة للسنوات 2010 إلى 2014 هي تقع في المجال (من% 15الى%60 ) بمعنى أن أصول البنك في هذه السنوات حدية أو جيدة بعض الشيء،و هذا راجع لانخفاض في درجة الاستثمار أي للبنك سياسة اسثمارية متحفظة، و هو ما جعلنا نمنحها التصنيف رقم 3 و التصنيف السنوي رقم 3

و حسب معيار camles تعتبر جيدة بعض الشيء.

**2-نسبة إجمالي التصنيف:** من خلال الجدول رقم (2-3) نلاحظ أن نسبة إجمالي التصنيف غير مستقرة خلال السنوات الخمس،بالنسبة لسنة 2010 بلغت أعلى مستوياتها متفاوتة 100% و ذلك راجع إلى نسبة القروض المتعثرة بالقطاع العام و الخاص في البنك،و حسب معيار التقييمcamles يمنح لها التصنيف 5 ، أما في السنوات الأربع الأخرى فشهدت انخفاضا و ذلك راجع إلى إصدار الأسهم،و ذلك يمنح التصنيف 5 و حسب معيار camles فهي غير مرضية.

**الفرع الثالث:تحليل ربحية البنك الخارجي الجزائري**

سيتم في هذا الفرع تحليل كل من العائد على متوسط الأصول و العائد على الملكية

**1-معدل العائد على متوسط الأصول:**من خلال الجدول (2-4) نلاحظ أن معدل العائد على متوسط الأصول ارتفع من 0.005 سنة 2010 إلى 0.007 سنة 2011، ثم ارتفع مجددا في سنة 2012 ب .0010،ثم ينخفض إلى 0.006 سنة 2013 ليرتفع الى اعلى قيمة له ب 0.11 سنة 2014 و يرجع هذا إلى تزايد الأصول مع أرباح البنك و حسب معيار التقييم camles يمنح رقم التصنيف2 على التوالي للسنوات الخمس و هذا يعني أن البنك قد حقق أرباحا قوية،و لديه استقرار في رأس المال، حسب معيار camles و يمنح التصنيف الكلي رقم 2،و هي مرضية.

**2-تحليل العائد على حقوق الملكية:**من خلال الجدول رقم (2-5)نلاحظ أن المعدلات غير مستقرة ففي سنة 2010 كانالمعدل 0.18 ليرتفع في سنة 2011 إلى0.25 ثم يستقر في سنة 2012 ثمينخفض في سنة 2013 بمعدل0.13 ثم يرتفع في السنة الأخيرة 2014 بمعدل 0.18 و حسب معيار التقييم المصرفي camles تمنح التصنيف رقم 1 للخمس السنوات،أي

أن متوسط السنوات الخمس يحمل التصنيف رقم 1 و هذه تعتبر قوية حسب معيار camles,و يفسر هذا أن البنك يمكنه توزيع الأرباح على المساهمين.

**الفرع الرابع:تحليل سيولة البنك الخارجي الجزائري**

سيتم في هذا الفرع تحليل كل من التمويل على الودائع و القروض إلى إجمالي الأصول

**1-نسبة التمويل على الودائع**:من خلال الجدول رقم (2-6) نلاحظ أن النسبة غير مستقرة غبر السنوات الخمس ففي سنة 2010 كانت النسبة 95% و هي نسبة كبيرة أي أن البنك يمنح القروض على حساب سيولته و حسب معيار camles يمنح التصنيف رقم 5،كما نلاحظ انخفاض النسبة إلى 70% لسنة 2011 و 62% لسنة 2011 و هذا راجع لإصدار السندات لتلك السنتين أما بالنسبة لسنة 2013 فانخفضت إلى 8% و هذا راجع إلى زيادة السيولة و يمنح رقم التصنيف 1 أما في السنة الخيرة 2014 ارتفعت إلى 78% و هذا نتيجة لارتفاع نسبة القروض أكثر من الأصول و يمنح رقم التصنيف 4، أما متوسط التصنيف ل خمس السنوات 4 و حسب معيار camles تعتبر حدية.

**2-نسبة القروض إلى إجمالي الأصول**:من خلال الجدول رقم (2-7) نلاحظ أن النسبة في انخفاض مستمر للسنوات 2010-2011-2012، و هذا نتيجة لارتفاع نسبة القروض أكثر من الأصول،و يمنح لها رقم التصنيف على التوالي:5-2-1 ثم انخفاض حاد إلى نسبة 50% نتيجة انخفاض نسبة القروض و يمنح رقم التصنيف 1 و ارتفعت النسبة إلى 63% في 2014،هذا يشير إلى وجود مبالغ كبيرة عاطلة لم يتم استثمارها و الاستفادة منها، و يمنح رقم التصنيف 2، أما متوسط التصنيف لخمس السنوات 2 و حسب معبار الدراسة camles تعتبر مرضية.

**الفرع الخامس:تحليل الإدارة**

بسبب عدم توفر البيانات و المعطيات حول تحليل و تقييم الإدارة، لم نقم بإدراجها في المعيار و تقييم تصنيف البنك الخارجي الجزائري،إلا أن البنك يتم تقييمه من جانب الإداري حسب أهدافه و أعماله المنجزة،و التي تشرف عليه لجان مختصة في المجال البنكي.

**الفرع السادس:تحليل حساسية البنك الخارجي الجزائري**

من خلال الجدول رقم (2-8) نلاحظ أن الخصوم الحساسة للتغير في أسعار الفائدة اكبر من الأصول الحساسة للتغير في سعر الفائدة،و بما أن الفجوة سالبة خلال الخمس سنوات فهذا يعني أن لدى البنك حساسية لهيكل الأصول و الخصوم،و يتأثر بالتغيرات العكسية في أسعارالفائدة ،(مخاطر تقلبات أسعار الفوائد)،كما يحقق ربحية بزيادة أصوله مع رأس المال كعائد ربح و يحقق خسارة بارتفاع نسبة القروض غير المسددة.

**المطلب الثالث:اختبار الفرضيات**

**الفرضية الأولى:**"يلتزم البنك بتحقيق أعلى عائد ممكن بامتلاكه كفاية رأس المال"

بما أن الحد الأدنى المحدد من قبل لجنة بازل هي 8% و باعتبار بنك الجزائر الخارجي كتاسع بنك إفريقي، و نسبة الملاءة التي حققها البنك خلال خمس السنوات كالتالي:3%،6%،8%،8%،8%،و بحساب المتوسط نحصل على النسبة نحصل على النسبة 6.6% و هذا ما يؤدي إلى قبول الفرضية.

**الفرضية الثانية:**"يمتلك البنك أصول تتمتع بالجودة"

من خلال التحليل السابق لأصول البنك الخارجي الجزائري تبين أنها تأخذ التصنيف السنوي رقم 4 بسبب ازدياد معدل القروض المتعثرة لدى المؤسسات المتعثرة هذا ما يجعلنا أن نرفض الفرضية الثانية .

**الفرضية الثالثة:**"يستطيع البنك أن يحقق ربحية كافية لتوازنه و استقراره"

من خلال تحليل ربحية البنك الخارجي الجزائري،تبين أنها تأخذ التصنيف رقم 1 للسنوات الخمس و بحساب متوسط التصنيف تأخذ التصنيف السنوي رقم 1،بمعنى أن البنك حقق أرباحا قوية تضمن له التوازن و الاستقرار و البقاء و هذا ما يجعلنا نقبل الفرضية الثالثة

**الفرضية الرابعة:**"البنك له القدرة على جلب و امتلاك سيولة لتوظيفها و الاحتفاظ بها"

من خلال تحليل سيولة البنك الخارجي الجزائري،تأخذ سنة 2010 التصنيف رقم 5 أما سنة 2011 رقم التصنيف 2 ثم سنة 2012 و 2013 بتصنيف رقم 1 أما سنة 2014 رقم التصنيف 2 و نلاحظ أن هذه النسب غير مستقرة و متوسط الأصول 2 للسنوات الخمس أي مرضية و هذا يؤدي إلى قبول الفرضية الرابعة

**الفرضية الخامسة:**"يتمتع البنك بجهاز إداري كفء يساهم في تحقيق الكفاءة"

لم يتم اختبار هذه الفرضية لعدم توفر البيانات و المعطيات حول تحليل الادارة،الا انناقابلنا مدير وكالة البنك الخارجي الجزائري و اطلعنا على بعض الأرقام المهمة على غرار احتلال البنك الخارجي المركز التاسع بين البنوك الإفريقية و اقتراب منحه الاعتماد داخل الاتحاد الأوربي و منحه الضوء الأخضر لتشغيل أول وكالاته بأوربا.

**الفرضية السادسة:**" يتأثر بنك الجزائر الخارجي لحساسية مخاطر السوق "

من خلال تحليلنا لحساسية مخاطر الفائدة نلاحظ ان بنك الجزائر الخارجي يتاثر لحساسية مخاطر السوق و ذلك أن الخصوم ذات الحساسية اتجاه سعر الفائدة اكبر من الأصول ذات الحساسية اتجاه سعر الفائدة، و هذا ما يؤدي إلى قبول الفرضية السادسة.

**الفرضية الرئيسية:**" يتم معرفة مستوى الكفاءة المصرفية في بنك الجزائر الخارجي باستخدام نموذج camels باستعمال مكوناته كفاية رأس المال،مؤشرات جودة الأصول، مؤشرات سلامة الإدارة، مؤشرات الربحية، مؤشرات السيولة، و درجة الحساسية لمؤشرات المخاطر السوقية.

من خلال تطبيقنا لمعيار camles على البنك الخارجي الجزائري نستنتج انه يؤدي إلى تقييم كفاءة البنك و أدائه باستعمال مكوناته، و ذلك من خلال اكتشاف مواطن قوة و ضعف البنك، و هذا ما يساعد متخذي القرار في مسار البنك للأفضل،و هذا ما يؤدي إلى قبول الفرضية الرئيسية.

**الجدول رقم(2-9): التقييم الكلي للبنك**

| السنوات / المؤشرات | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 |
|---|---|---|---|---|---|
| تصنيف رأس المال | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 |
| تصنيف جودة الأصول | 5 | 4 | 3 | 4 | 3 |
| تصنيف الربحية | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 |
| تصنيف السيولة | 5 | 4 | 1 | 1 | 2 |
| التصنيف الكلي | 3 | 2 | 1 | 2 | 2 |
| التصنيف الكلي لخمس سنوات | 2 | | | | |

**المصدر :من إعداد الطالب**

من الجدول أعلاه يمنح للبنك رقم التصنيف 2 حسب نظام التقييم المصرفي الأمريكي، بمعنى ذلك أن تقييم كفاءة البنك الخارجي الجزائري جيدة، إلا انه يعاني من جودة الأصول.

**خلاصة الفصل:**

لقد خصص هذا الفصل للجانب التطبيقي من دراستنا، و كان الهدف منه تطبيق ما تم التوصل له في الجانب النظري و اختبار مدى تطبقه مع الواقع العلمي، و اختبار صحة فرضيات الدراسة

و يمكن تلخيص أهم النتائج المتوصل إليها في هذا الفصل كالأتي:

-معرفة نقاط قوة و ضعف البنك الخارجي الجزائري و ذلك من خلال تطبيق معيار التقييم للبنك؛

-يعاني البنك الخارجي الجزائري من مشاكل في جودة الأصول؛

-يحقق البنك الخارجي الجزائري أرباحا قوية تصمن له الاستمرار و البقاء؛

-يعاني البنك الخارجي الجزائري من مخاطر سعر الفائدة.

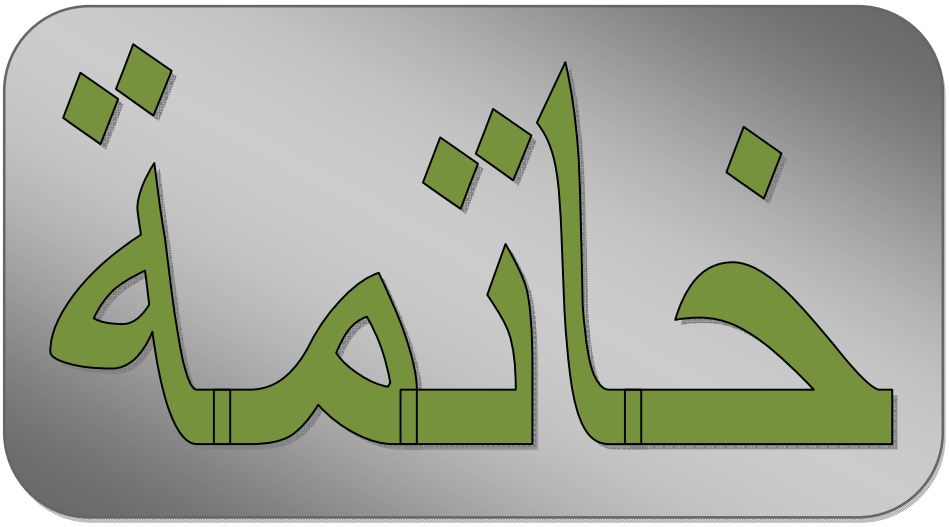
خاتمة

**خاتمـــة**

يتمحور مفهوم الكفاءة المصرفية حول الاستخدام الصحيح و الأمثل للموارد بغية الوصول إلى النتائج المرجوة،فقياس الكفاءة المصرفية يسمح بتحسين تسيير الإنتاج و تحقيق جودة في تقديم المنتجات و الخدمات،كما تكمن ذات أهمية بارتباط كفاءة القطاع المصرفي مباشرة بإنتاجية الاقتصاد،و لقياس الكفاءة المصرفية قادتنا الدراسة إلى اعتماد نظام التقييم الأمريكيcamels باعتباره نظام إنذار مبكر ووسيلة لتقييم كفاءة البنوك، فتطرقنا إلى مفهومه في الجانب النظري للدراسة،و قمنا بتطبيقه في الجانب التطبيقي لدراسة حالة البنك الخارجي الجزائري،فمكننا من التعرف على مدى كفاية رأس مال البنك،و كذلك تحليل جودة أصوله لتحديد سلامة استخدام أصوله،و تقييم سيولته،و قدرته على تسديد التزاماته،و ما مدى أرباحه و تقييم إدارته.

**-نتائج البحث:**

من خلال دراستنا لهذا الموضوع توصلنا للنتائج التالية:

-يعتبر معيار camels من أهم المعايير المعتمدة في تقييم أداء البنوك، إذ يتم وفق هذا المعيار تقييم المصارف وفقاً للمؤشرات الناتجة عن عملية الفحص الميداني، والتي تعكس أداء المصرف في ست مناطق رئيسة؛

-يتم تصنيف أداء المصرف حسب معيار camels إلى 5 أصناف، هذا التصنيف من شأنه تحديد نقاط الضعف والقوة في الأداء، وهو ما يدفع إلى ضرورة إتخاذ الإجراءات المناسبة لتحسين الأداء، وهذا إذا ما دل فإنما يدل على أن هذا المؤشر يعتبر فعلا أداة للإنذار المبكر؛

- محدودية كفاءة البنك الخارجي الجزائري من حيث جودة الأصول بسبب وجود قروض مستحقة و غير مسددة بتمويلها للمؤسسات العمومية و خاصة مما أدى إلى رفع من نسبة القروض المتعثرة في القطاعين الخاص و العام؛

-واقع البنوك التجارية الجزائرية باعتماد الدولة سياسة التمويل لتحقيق أعلى العوائد و افتقار البنوك لسياسة الاستثمار؛

-تحقيق ربحية البنوك الجزائرية تحت نظام بنكي موحد ورأس مال متقارب و مستقر و عدم اتسامها بالمنافسة البنكية و احتكارها للقطاع البنكي؛

-كشف النقاط السلبية للبنك بتطبيق معيار camels، و هذا ما ينطبق على البنوك الجزائرية بافتقارها لنظام تقييم حديث يكشف مواطن الضعف للبنك و معالجتها خارج نظام بنكي قديم.

**التوصيات:**

بعد استخلاصنا لنتائج البحث و إثبات صحة الفرضيات يمكننا اقتراح بعض التوصيات:

-تطبيق معيار camlesلإغراض دعم كفاءة و فعالية المصارف و البنوك ؛

-ضرورة وضع قاعدة للبيانات الخاصة بهذه المؤشرات يتم التوسع فيها وتطويرها تدريجيا بحيث يمكن تقديم تقارير دورية عن حالة البنك لمواجهة إحتمالات حدوث الأزمات قبل وقوعها؛

-زيادة الاهتمام بإعداد دورات و برامج متخصصة في مجال الكفاءة المصرفية من اجل تنمية القدرات للنهوض بمتطلبات العمل المصرفي و التعامل معه بكفاءة و فعالية عالية؛

-المصارف من أكثر المؤسسات حساسية للمخاطر و هذا يتطلب قياس هاته المخاطر و الإفصاح عنها بالشكل الذي يمكن مستخدمي القوائم المالية من الحكم على قدرة البنك على إدارة المخاطر و السيطرة عليها؛

-دراسة النقاط السلبية للبنك من اجل الحد من تفاقمها.

**آفاق البحث:**

يعد موضوع كفاءة البنوك التجارية من أهم المؤشرات في الجهاز الاقتصادي للدولة، و عليه يجب تحسين هذا القطاع البنكي و تقييم كفاءة البنوك الجزائرية و استخدام معايير دولية و حديثة لمواكبة التطورات الخاصة بالبنوك العالمية، و عليه من بين آفاق الدراسة ما يلي:

-تقييم كفاءة البنوك التجارية لعدة وكالات بدراسة مقارنة باستخدام نموذج الدراسة camels ؛

-دور تقييم النموذج للبنوك التجارية ووضعه كنموذج تنبؤي و تقديري للسنوات القادمة.

# الملاحق

## قائمة الملاحق

**الملحق رقم (01): تصنيف رأس مال البنك**

| النسبة | رأس مال جيد | رأس مال ملائم | رأس مال ضعيف | رأس مال ضعيف جدا |
|---|---|---|---|---|
| رأس مال البنك/متوسط الأصول | 5% فأكثر | 4% فأكثر | اقل من 4% | اقل من 3% |

المصدر:صورية عاشوري، دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية،مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شاهدة الماجستير، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري، جامعة فرحات عباس،سطيف، الجزائر،2011،ص91.

**الملحق رقم(02): تصنيف جودة البنك:**

| درجة التصنيف | نوع التصنيف | نسبة التصنيف WCR المرجحة | نسبة إجمالي التصنيف TCR |
|---|---|---|---|
| 1 | قوية | اقل من 5% | اقل من 20% |
| 2 | مرضية | من 5%-15% | من 20%-50% |
| 3 | جيدة بعض الشيء | من 15%-35% | من 50%-80% |
| 4 | حدية | من 35%-60% | من 80%-100% |
| 5 | غير مرضية | 60% فأكثر | 100% فأكثر |

المصدر:صوريةعاشوري،دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوط التجارية، مرجع سبق ذكره،ص 92.

**الملحق رقم(03) تصنيف ربحية البنك:**

| التصنيف | العائد على حقوق الملكية نرمز له A | صافي الدخل/متوسط الأصول نرمز له B |
|---|---|---|
| 1 | <A 0.4 | %>B1.5 |
| 2 | <A 0.2 | %0.75 %<B< 1.5 |
| 3 | <A 0.1 | %0.4 %<B<0.75 |
| 4 | <A 0.05 | %0 %<B<0.4 |
| 5 | <A 0.01 | <B0 |

المصدر:صوريةعاشوري،دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوط التجارية، مرجع سبق ذكره،ص94.

**الملحق رقم (04): تصنيف سيولة البنك:**

| التصنيف | التمويل/الودائع | صافي التمويل/الموجودات |
|---|---|---|
| 1 | %<55 | %<50 |
| 2 | %<60 | %<60 |
| 3 | %<65 | %<65 |
| 4 | %<70 | %<70 |
| 5 | %>71 | %>70 |

المصدر:عبد القادر زيتوني، المؤشرات الدولية الحديثة لتقيم أداء البنوك،دراسة تطبيقية-2009- ص9.

# القوائم المالية

# قائمة المصادر و المراجع

**أولا:المصادر و المراجع باللغة العربية**

**I–الرسائل و المذكرات:**


1- منصوري عبد الكريم ، محاولة قياس كفاءة البنوك التجارية باستخدام التحليل التطويقي للبيانات ، رسالة ماجستير في التحليل الاقتصادي ،جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان ، الجزائر ، 2010 .

2- شوقي بورقبة، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية معاصرة، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر،2011 .

3- طارق عبد الله الحسين ،اثر الكفاءة على تنافسية الجهاز المصرفي الأردني ،دراسة قياسية (1979-2004) ،مذكرة ماجيستير غير منشورة،جامعة مؤنة،الأردن،2006.

4- محمد الجموعي قريشي،قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية دراسة نظرية و ميدانية للبنك الجزائرية (1994-2003)،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر،الجزائر،2006 .

5- بوقافلة فاطمة الزهراء،تقييم كفاءة أداء المؤسسات المصرفية باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات،مذكرة ماستر في نقود و بنوك،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة الجزائر،2011.

6- فاطمة الزهراء نوي،تقييم كفاءة أداء البنوك التجارية الجزائرية باستخدام النسب المالية و نموذج حد التكلفة العشوائية خلال الفترة (2004-2008)،مذكرة ماجستير تخصص العلوم المالية و المصرفية،جامعة اليرموك،الأردن،2010.

7- شريفة جعدي، قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية،دراسة حالة عينة من البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة (2006-2012)،أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه،شعبة علوم المالية،تخصص دراسات مالية و اقتصادية،جامة قاصدي مرباح ،ورقلة،الجزائر،2014/2013.

8- شاهين علي عبد الله،المنهج العلمي للرقابة المصرفية على البنوك الإسلامية،أطروحة دكتوراه غير منشورة،جامعة النيلين،السودان،2002.

9- احمد نور الدين الفرا،تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكي camles كأداة للرقابة على القطاع المصرفي،مذكرة غير منشورة،جامعةغزة،فلسطين،السنة غير مذكورة.

10- عبد القادر زيتوني، المؤشرات الدولية الحديثة لتقيم أداء البنوك،دراسة تطبيقية-2009.


**II–المقالات:**


1-بن ساحة علي،بوخاري عبد الحميد،التحرير المالي و كفاءة الأداء المصرفي في الجزائر،مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،الجزائر.

2- محمد الجموعي قريشي ،تقييم أداء المؤسسات المصرفية،دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة (1994-2000)،الملتقى الوطني حول البنوك التجارية و التنمية الاقتصادية،جامعة 08 ماي 1945 قالمة،الجزائر،07-08 ديسمبر.

3- شوقي بورقبة، طريقة camels في تقييم أداء البنوك الإسلامية، تفرغ علمي بمركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي،جامعة الملك عبد العزيز،جدةالسعودية،سنة النشر مجهولة.

4-طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية(تحليل العائد و المخاطرة)، الدار الجامعية،الإسكندرية،2001.

**III-المجلات:**

1- الداوي الشيخ ، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء ،مجلة الباحث ،العدد 7 ، جامعة قاصدي مرباح،ورقلة ، الجزائر،2010 .

2- حدة رايس، ،قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية-دراسة حالة البنوك الجزائرية(2004-2008) مجلة القدس المفتوحة للأبحاث و الدراسات،العدد السادس و العشرون (1) ،جامعة القدس،الأردن،2012.

3- سامر جلدة،البنوك التجارية و التسويق المصرفي، الطبعة الأولى،دار أسامة للنشر و التوزيع،عمان،2009.

4- خالد وهيب الراوي ،إدارة العمليات المصرفية،الطبعة الثانية،دار المناهج للنشر،الأردن،2003.

5- محمد الجموعيقريشي،تقييم أداء المؤسسات المصرفية،مجلةالباحث،جامعة قاصدي مرباح ورقلة،الجزائر،العد،2005.

6- الكور عز الدين،الفيومي،اثر قوة السوق و هيكل الكفاءة على أداء البنوك التجارية،دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان،المجلة الأردنية في إدارة الأعمال،المجلد 3 ،العدد 3،2007.

7- صلاح الدين محمد احمد الإمام، استخدام نظام التصنيف camles في تحقيق السلامة المالية للمصارف،مجلةالمنصورة،العدد 13 العراق،2010.

8- يوسف بوخلخال،اثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الامريكي camles على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية،مجلةالباحث،عدد 10 ،2012،جامعة عمار ثليجي،الأغواط،الجزائر.

9- عبد الستار أبو رغدة،بحوث في المعاملات و الأساليب المصرفية،مجموعة البركة المصرفية،البحرين،2010.

**ثانيا:المصادر و المراجع باللغة الأجنبية:**

**I-الكتب:**

1- Philippe Lorino, Méthodes et pratiques de la performance, editiond'organisation, paris, 1998.

2- Fraser Donald & Cup Benton &Kolari James, commercial banking (the management of risk), south western college publishing, 2 nded, USA, 2001.

**II-المقالات:**

1- Ogundari.K.OjO.S.O, an examination of technical economic, Allocative efficiency of small farmsc in Osun state of Nigeria, Journal central european agriculture, Vol 07, 2006.

2 -Caves, Richard.E.Barton, David.R, efficiency in U.S Manufacturing industries MIT press, 1990.

3- Simon H.Kwan, The X-efficiency of commercial banks in Hong Kong, Federal reserve bank of San Francisco review, December 2001.

4- Andrew C. Worthington, the determinants of non-bank financial institution efficiency: a stochastic cost frontier approach, Applied Financial Economics, vol8,no3, Australia.

5- Stephen. M.M &Athanasios.G.N, The technical efficiency of large bank production, Journal of banking and finance, vol20, 1996.

**III-المواقع الالكترونية:**

www.bea.dz

Banque exterieur d'algerie-12 avril 2016-09.00h

# الفهرس

## الفـــــــهرس


| | |
|---|---|
| الإهداء | I |
| الشكر | II |
| الملخص | III |
| قائمة المحتويات | IV |
| قائمة الأشكال | V |
| قائمة الجداول | VI |
| قائمة الأشكال | VII |
| قائمة الملاحق | VIII |
| مقدمة | أ |
| **الفصل الأول**<br>**الأدبيات النظرية و التطبيقية للدراسة** | |
| تمهيد | 02 |
| المبحث الأول:مفاهيم عامة حول الكفاءة،الكفاءة المصرفية، و معيار CAMLES | 03 |
| المطلب الأول: الكفاءة و الكفاءة المصرفية | 03 |
| المطلب الثاني:أنواع الكفاءة المصرفية | 05 |
| المطلب الثالث:نظامCAMLES | 15 |
| المبحث الثاني:الدراسات السابقة للموضوع | 20 |
| المطلب الأول:الدراسات العربية | 20 |
| المطلب الثاني:الدراسات الأجنبية | 21 |
| المطلب الثالث: موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة | 22 |
| خلاصة الفصل : | 23 |
| **الفصل الثاني**<br>**الجانب التطبيقي** | |
| تمهيد | 25 |
| المبحث الأول : الطريقة و الأدوات | 26 |
| المطلب الأول:الطريقة المتبعة في الدراسة الميدانية | 26 |
| المبحث الثاني:عرض نتائج الدراسة التطبيقية و مناقشتها | 29 |
| المطلب الأول:نتائج الدراسة التطبيقية | 29 |
| المطلب الثاني:تحليل نتائج الدراسة التطبيقية | 41 |
| المطلب الثالث:اختبار الفرضيات | 44 |

خلاصة الفصل: **45**
الخاتمة **47**
الملاحق **49**
القوائم المالية **52**
المراجع **53**
الفهرس **57**